



جامعة غرداية - الجزائر -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير تخصص مالية المؤسسة

دور محافظ الحسابات في تدقيق الصناديق الاجتماعية دراسة حالة صندوق الوطني للعطل
المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية
والري لولاية غرداية 2023-2024

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بوحفص رواني

من إعداد الطالبتين

امباركة شراك

سمية بن عبد الرحمن

تم تقييم المذكرة أمام اللجنة المكونة من السادة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	غرداية	د. بيشي إسماعيل
مشرفا	غرداية	أ.د. الرواني بوحفص
مناقشا	غرداية	د. هندي كريم

المرحلة: 2024/2023



جامعة غرداية - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير تخصص مالية المؤسسة

دور محافظ الحسابات في تدقيق الصناديق الاجتماعية دراسة حالة صندوق الوطني للعطل
المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري
لولاية غرداية 2023-2024

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

من إعداد الطالبتين

بوحفص رواني

امباركة شراك

سمية بن عبد الرحمن

تم تقييم المذكرة أمام اللجنة المكونة من السادة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	غرداية	د. بيشي إسماعيل
مشرفا	غرداية	أ.د. الرواني بوحفص
مناقشا	غرداية	د. هندي كريم

السنة الدراسية: 2023/2024

إهداء

الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل

المتواضع والذي أهديه

إلى زوجي الغالي إلى أولادي....

إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا

إلى كل صديقاتي وأساتذتي

وأخص بالذكر الدكتور بوحفص رواني

والدكتورة مريم الشرع

امباركة هراك

إهداء

الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

والذي أهدى إلي روح أبي الغالي رحمه الله

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى زوجي الغالي الذي لطالما ساندني في كل خطوة أخطوها

إلى بناتي الحبيبات وهذه وقتيحة سجد حفظهما الله

إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيراً

وإلى كل الأحفاد حفظهم الله

إلى كل صديقاتي وخاصة الأخت أسماء علماوي التي كان

سببها في تكليف مشواري

إلى الصديقة التي تشاركت معي هذا العمل

سمية بن عبد الرحمن

ملخص الدراسة

إن تدقيق الحسابات ضروري لجميع المؤسسات للتأكد من السير الحسن للعمل، بما له من أهمية في موثوقية المؤسسة، هذه المسؤولية تقع على عاتق محافظي الحسابات، جاءت هذه الدراسة لتبحث في دور هؤلاء في تدقيق حسابات صناديق الضمان الاجتماعي بما لهذه المؤسسة من أهمية اقتصادية واجتماعية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع، واعتمدت المنهج الوصفي، فيما توصلت الدراسة إلى أهمية وقدرات هؤلاء المدققين وواجباتهم ومسؤولياتهم وحدود عملهم، وأنه حقيقه واقعه لا يمكن تجاوزها.

الكلمات المفتاحية: محافظ حسابات، تدقيق اجتماعي، صناديق اجتماعية، حسابات اجتماعية.

Abstract

Auditing accounts is necessary for all institutions to ensure the proper conduct of work. given its importance to the institution's reliability, is a responsibility that falls on the bookkeepers. This study came to examine the role of these people in auditing the accounts of social security funds, given the economic and social importance of this institution, and adopted the descriptive analytical approach to study The subject, and the researchers relied on the interview as a tool for the study, while the study concluded that the importance and capabilities of these auditors, their duties and responsibilities, and the limits of their work is a reality that cannot be overlooked.

Keywords: statutory auditor, social audit, social funds, social accounts.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	شكر
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
	ملخص الدراسة
	المقدمة
أ	مقدمة
	إشكالية الدراسة
	فرضيات الدراسة
	أهداف الدراسة
	أهمية الدراسة
	أسباب اختيار الموضوع
ب	حدود الدراسة منهج الدراسة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات
7	تمهيد

8	المبحث الأول : التدقيق الاجتماعي مفاهيم أساسية
8	المطلب الأول تعريفات التدقيق الاجتماعي
8	الفرع الأول : مفهوم التدقيق الاجتماعي
10	الفرع الثاني : أهداف التدقيق الاجتماعي وأهميته
12	الفرع الثالث : مراحل التدقيق الاجتماعي وأنواعه
15	المطلب الثاني: التدقيق الداخلي والخارجي
15	الفرع الأول: التدقيق الداخلي
19	الفرع الثاني: التدقيق الخارجي
23	المبحث الثاني: محافظ الحسابات والتدقيق الاجتماعي
23	المطلب الأول : مفهوم محافظ الحسابات
23	الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات
24	الفرع الثاني: طبيعة مهنة محافظ الحسابات
25	المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات ومسؤولياته
25	الفرع الأول: مهام محافظ الحسابات والتدقيق الاجتماعي
28	الفرع الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات
37	الفرع الثالث: محافظ الحسابات ودوره في تدقيق الحسابات
37	المبحث الثالث : الدراسات السابقة والتعقيب عليها .

37	المطلب الثاني: دراسات باللغة العربية
42	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
42	المطلب الأول: دراسات باللغة العربية
50	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية	
52	المبحث الأول : الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الاجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء ، الاشغال العمومية والري
52	المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة
53	المطلب الثاني : مهامها والهيكل التنظيمي
55	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة وتحليل البيانات
55	المطلب الأول: أدوات الدراسة
55	الفرع الأول : المقابلة
56	الفرع الثاني: مجتمع الدراسة والعينة
59	الفرع الثالث: أسئلة المقابلة
61	المطلب الثاني تحليل نتائج المقابلة واختبار صحة الفرضيات
61	الفرع الأول: تحليل نتائج المقابلة
62	الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

63	خاتمة
63	التوصيات
65	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
18	الجدول رقم 1: يوضح الفرق بين المفهوم القديم والحديث للتدقيق الداخلي
59	جدول رقم 2: يوضح تصنيف عينة الدراسة حسب الجنس
59	جدول رقم 3: يوضح تصنيف عينة الدراسة حسب العمر
59	جدول رقم 4: يوضح تصنيف عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي
60	جدول رقم 5: يوضح تصنيف عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي
60	جدول رقم 6: يوضح تصنيف عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية
61	الجدول رقم 7: يوضح توزيع أسئلة المقابلة حسب المتغيرات

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
CACOBATTPH	الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري لولاية غرداية

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
55	الشكل 2: الهيكل التنظيمي لمؤسسة كاكوبات (CACOBATTPH) غرداية

المقدمة

مقدمة

في عالم الأعمال اليوم، تتزايد أهمية الشفافية والمساءلة كعوامل رئيسية لتحقيق النجاح والاستدامة للمؤسسات، من بين الأدوات الأساسية التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف هي عملية التدقيق، سواء كانت مالية أو اجتماعية، ويلعب محافظ الحسابات دورًا حيويًا في ضمان دقة وصحة البيانات المالية، مما يعزز الثقة بين المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وفي نفس الوقت يكتسب التدقيق الاجتماعي أهمية متزايدة كوسيلة لتقييم مدى التزام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية تجاه المجتمع والبيئة.

يعتبر محافظ الحسابات المعني بمراجعة الحسابات المالية للمؤسسة، بهدف التأكد من أنها تعكس بشكل دقيق وموثوق الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، وتلتزم بالمعايير المحاسبية المعترف بها، وتشمل مهامه تحليل البيانات المالية، واختبار الضوابط الداخلية، وتقديم تقارير مفصلة تحتوي على نتائج المراجعة والتوصيات، أما التدقيق الاجتماعي، فهو عملية تقييم مدى تأثير أنشطة المؤسسة على المجتمع والبيئة، إذ يهدف إلى الحرص على أن المؤسسة تتبع سياسات وممارسات مسؤولة اجتماعياً وأخلاقياً، ويتضمن ذلك مراجعة المبادرات البيئية، والامتثال للقوانين والتشريعات، وتقييم الشفافية في تقارير المسؤولية الاجتماعية.

تتداخل أدوار محافظ الحسابات والمراجع الاجتماعي في بعض الجوانب، حيث يمكن لمحافظ الحسابات أن يساهم في تقييم التقارير الاجتماعية والتدقيق المتكامل الذي يجمع بين الجوانب المالية والاجتماعية، وهذا التداخل يعزز من قدرة المؤسسات على تحقيق الشفافية والمساءلة، مما يساهم في بناء سمعة قوية ومستدامة.

بناءً على ما سبق تنطلق الدراسة من الإشكالية الـ:

أولاً: إشكالية الدراسة :

ما هو دور محافظ الحسابات في تدقيق الصناديق الاجتماعية، ماهي حالة صندوق CACOBATPH بولاية غرداية؟.

وتتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

➤ إلى أي مدى يساهم محافظ الحسابات في تعزيز نظام التدقيق الداخلي للصندوق ؟

- إلى أي مدى تساهم المراجعة الخارجية للحسابات في مصداقية وموثوقية المعلومات الصادرة من الصندوق؟
- ما المسؤوليات التي تقع على عاتق محافظ الحسابات في إطار المهام المنوطة به ؟
- ما هو دور محافظ الحسابات في تدقيق صندوق CACOBATPH بولاية غرداية؟.

ثانيا: فرضيات الدراسة :

أ_ الفرضية الرئيسية

يلعب محافظ الحسابات دورا مهما وأساسيا في تدقيق صناديق الضمان الاجتماعي، بما يضمن موثوقيتها، كما هو الحال بالنسبة لصندوق CACOBTPH بولاية غرداية.

ب_ الفرضيات الفرعية

- دور محافظ الحسابات في تعزيز نظام التدقيق الداخلي للصندوق مهم من خلال التنسيق والمراقبة مع المراجعين في الصندوق.
- المراجعة الخارجية للحسابات مهمة لإثبات مصداقية وموثوقية المعلومات الصادرة من الصندوق.
- تقع على عاتق محافظ الحسابات مسؤوليات السلامة من الأخطاء والتناقضات الواردة في التسجيلات المحاسبية.
- يضمن محافظ الحسابات دقة وموثوقية صندوق CACOBATPH بولاية غرداية.

ثالثا: أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف تتمثل في :

- تسليط الضوء على قطاع بالغ الأهمية لا يزال يحتاج الدراسة والاهتمام.
- التعرف على مدى استقلالية محافظ الحسابات في مراجعة صناديق الضمان الاجتماعي
- معرفة كيفية تسيير هذه الصناديق .
- إبراز مكانة هذا النظام وأهميته.

رابعاً: أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة من بحثها في تسليط الضوء على قطاع صناديق الضمان الاجتماعي، الذي يلعب دوراً محورياً في تأمين المجتمع وضمان استقراره، وذلك من خلال دراسة مدى استقلالية محافظ الحسابات في مراجعة صناديق الضمان الاجتماعي، كما تساهم الدراسة في فهم درجة الشفافية والمساءلة الموجودة في هذا القطاع .

من المهم الكشف عن كيفية تسيير وإدارة صناديق الضمان الاجتماعي، مما يوفر رؤى قيمة يمكن أن تستخدمها الجهات المعنية لتحسين كفاءة وفعالية هذه الصناديق في تحقيق أهدافها.

خامساً: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

أ_ أسباب موضوعية:

- إبراز أهمية التأمين في حياة الفرد .
- تعتبر دراسة التدقيق بمثابة المرحلة النهائية في مجال الدراسات المحاسبية
- كثرة المخاطر التي تحيط بالمؤسسة الأمر الذي يؤدي للاهتمام بالمعلومة من حيث دقتها، وهذا لا يتأتى إلى من خلال عمل محافظ الحسابات الذي يحرص على التأكد من دقة وسلامة البيانات المالية.

ب_ أسباب شخصية:

- الاهتمام الشخصي والرغبة في تعميق المعارف حول موضوع التدقيق
- قلة الدراسات في هذا الموضوع ، لا سيما هاته المؤسسة التي اخترناها (كاكوبات) للبحث فيها.
- رغبة منا في تحفيز الباحثين على تناوله في أشكال أخرى .

سادساً: حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في :

أ_ الحدود المكانية :

تمت هذه الدراسة على مستوى CACOBATPH بولاية غرداية

ب_ الحدود الزمنية:

تم إجراء هذه الدراسة في 2023_2024

سابعاً: منهج الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهو طريقة منهجية مرتبة يقوم فيها الباحث بدراسة موضوع بهيئته الطبيعية، ويدعمه في ذلك القيام بجمع الكم الذي يراه مناسباً من البيانات والمعلومات؛ ثم توضيح العلاقة بين متغيرات البحث في صورة أسئلة أو فروض، وبعد ذلك استخدام أدوات التحليل الإحصائية التي تناسب طبيعة بيانات البحث، يلي ذلك وضع النتائج، ثم ينتهي الباحث بصياغة الحلول، التي يرى من وجهة نظره أنها مناسبة.

ثامناً: هيكل الدراسة :

بغية تحقيق أهداف الدراسة قسمناها إلى ثلاثة فصول:

أ_ الفصل الأول: مدخل حول خلفية الدراسة وأهميتها.

المبحث الأول: حول مفاهيم التدقيق الاجتماعي

المبحث الثاني: حول محافظ الحسابات

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

ب_ الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مؤسسة CACOBATPH غرداية حول دور محافظ الحسابات

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

تمهيد

يعتبر التدقيق الخارجي واحداً من أهم أدوات التدقيق الاجتماعي، وفحصاً لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة محل التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بهدف الوصول إلى رأي فني عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمنشأة في نهاية فترة زمنية معلومة، وهو عملية منظمة يقوم بها مدقق حسابات مختص للتحقق من المعلومات والادعاءات المتعلقة بالأنشطة والأحداث المالية، والتوفيق بين نتائجها الاقتصادية والمعايير المحاسبية المعمول بها من خلال جمع وتقييم أدلة التدقيق البيانات والتصديقات.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التدقيق الاجتماعي مفاهيم أساسية

المبحث الثاني: محافظ الحسابات والتدقيق الاجتماعي

المبحث الأول : التدقيق الاجتماعي مفاهيم أساسية

من المهم معرفة مفاهيم التدقيق الاجتماعي ومدى مسؤولية المنظمة عن بيئتها الاجتماعية ومدى نجاحها في تحقيق أهداف مسؤوليتها الاجتماعية من خلال عمليات التدقيق البيئي وبعض الجوانب الأخرى للعمل مثل الصحة والسلامة المهنية، وخطط مزايا الموظفين، والمساهمات في أحداث المجتمع المحلي والجمعيات الخيرية، وحماية خصوصية العملاء. يتطلب من الشركات تحديد أصحاب المصلحة، وما الذي يريدون تحقيقه، وكيفية قياس الأداء.

المطلب الأول تعريفات التدقيق الاجتماعي

الفرع الأول : مفهوم التدقيق الاجتماعي .

نظراً لطبيعة التدقيق الاجتماعي متعددة الأوجه وتداخلها مع مجالات مختلفة، تتنوع تعريفاته ومنها :

- يعرف التدقيق الاجتماعي على أنه "عملية فحص وتقييم موضوعية ومنهجية لأداء المنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتحديد مدى التزامها بالقيم والمعايير الاجتماعية والأخلاقية، وقياس أثر أنشطتها على المجتمع والبيئة¹."
- يعتبره "أداة لتقييم أداء المنظمات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وقياس مدى التزامها بالقوانين واللوائح والمعايير الأخلاقية، وتحديد مدى إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة²."
- ويعرف على أنه "عملية فحص وتقييم وتقييم أداء المنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية، من حيث التخطيط والتنظيم والرقابة والتقييم، بهدف التأكد من مدى التزامها بالقوانين والمعايير الأخلاقية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة³."

¹ - هواري معراج، "قياس ادراك واتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي دراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر"، هي ورقة مشاركة في: الملتنى الدولي حول "منظمات العمال و المسؤولية الاجتماعية" الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار خلال الفترة 14-15: فيفري، 2012، ص 6.

² - أحمد قايد نور الدين، دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات، ورقة قدمت إلى الملتنى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري المنعقد في 06-07 ماي، 2012 جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 9.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

- هو " أسلوب منظم لتقييم مدى التزام المنظمات بمسؤولياتها الاجتماعية، وتحديد الفجوة بين الأداء الفعلي والأداء المطلوب، ووضع توصيات لتحسين الأداء الاجتماعي".⁴
- يعرف التدقيق الاجتماعي بأنه "عملية تقييم منهجية لأداء المنظمة فيما يتعلق بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية وتأثيرها على المجتمع والبيئة".⁵
- يشير إلى أنه "عملية تقييم منهجي لأداء المنظمة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك سياساتها وممارساتها وتأثيراتها على المجتمع والبيئة".⁶
- والتدقيق الاجتماعي يعرف أيضا على أنه "عملية مستقلة وموضوعية لتقييم مدى التزام المنظمة بمعايير الاستدامة المحددة، والإبلاغ عن نتائج هذا التقييم لأصحاب المصلحة".⁷
- ويعتبر "عملية موضوعية لتجميع وتحليل الأدلة المتعلقة بتأكيدات المنظمة حول أدائها الاجتماعي والبيئي".⁸

التدقيق الاجتماعي هو عملية تقييم ومراجعة الأنشطة والممارسات الاجتماعية للمؤسسات والمنظمات والشركات والحكومات، بهدف التحقق من مدى التزامها بالمعايير الاجتماعية والأخلاقية والقانونية. يهدف

³- ميلاد رجب اشميلة، ادراك و تطبيق المراجع الخارجي في ليبيا أسلوب المراجعة الاجتماعية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، المجلة الجامعة، العدد16 المجلد الثالث-يوليو، 2014 ص 140.

⁴-صالح محمد يزيد، التدقيق الاجتماعي ودوره في تحسين أداء الموارد البشرية، دار الكنوز للمعرفة العلمية، ط1 ، 2016، ص 18.

⁵-علي عبد القادر الذبيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية ، نظرية وتطبيق ، ط5 ، الجامعة الأردنية، 2015، ص-ص04-06

⁶- التميمي هادي، المدخل إلى التدقيق، مركز حلوان للكتب، عمان، 1999، ص 09.

⁷- جمعة أحمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005، ص 04.

⁸- علي عبد القادر الذبيبات، مدقق الحسابات والمسؤولية القانونية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثالث، فندق هوليداي، عمان، 2001، ص42.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

التدقيق الاجتماعي إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية والشفافية والحوكمة الجيدة، وضمان أن الأنشطة التجارية تلتزم بالمعايير الاجتماعية المقبولة وتحقق الفوائد الاجتماعية والبيئية⁹.

تعريف آخر للتدقيق الاجتماعي يشير إلى أنه عملية تقييم وتحليل الأثر الاجتماعي للمؤسسات والمشاريع والبرامج، وتقديم توصيات لتحسين الأداء الاجتماعي وتعزيز الفوائد الاجتماعية المحققة. يتضمن التدقيق الاجتماعي تقييم الأثر الاجتماعي الإيجابي والسلبي للأنشطة والممارسات، وتحديد الجوانب التي يمكن تحسينها وتطويرها¹⁰.

«يتضح من خلال التعريفات المتعددة للتدقيق الاجتماعي أنه عملية منهجية وشاملة لتقييم أداء المنظمات في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة ، ويهدف هذا التقييم إلى قياس مدى التزام المنظمة بمعايير الأخلاقيات والبيئة والمجتمع، وتحديد نقاط الضعف واقتراح الحلول لتحسين الأداء، ويساعد المنظمات على تطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والبيئية، ويعزز الشفافية والمساءلة من خلال توفير معلومات موثوقة لأصحاب المصلحة.

الفرع الثاني : أهداف التدقيق الاجتماعي وأهميته .

فيما يلي شرح مفصل لأهداف وأهمية التدقيق الاجتماعي:

1. أهداف التدقيق الاجتماعي:

- يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة عن أنشطة وممارسات المؤسسة، بما في ذلك آثارها على المجتمع والبيئة المحيطة¹¹.

⁹-الذبيات علي، بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها، دليل من الأردن، مجلة الدراسات الجامعية الأردنية، مح 30، ع1، ص-ص108-127.

¹⁰-عبد الله، خالد أمين، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)، ط4، عمان، د س ن، ص 10.

¹¹- الرفاعي خليل، الخطيب خالد، علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص.35.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

- يساعد التدقيق الاجتماعي في التأكد من أن المؤسسة تفي بالتزاماتها تجاه المجتمع والبيئة وفقاً للسياسات والقوانين والمعايير ذات الصلة¹².
- من خلال عملية التدقيق يتم تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين أو تطوير لتعزيز الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة¹³.
- يعزز التدقيق الاجتماعي الشفافية في عمليات المؤسسة ومساءلتها تجاه أصحاب المصلحة المختلفين¹⁴.
- يوفر التدقيق الاجتماعي نتائج و معلومات قيمة لمساعدة إدارة المؤسسة في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات والممارسات الاجتماعية والبيئية¹⁵.

2. أهمية التدقيق الاجتماعي:

- يساعد التدقيق الاجتماعي المؤسسات في الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة.
- يركز التدقيق الاجتماعي على الأداء الاجتماعي والبيئي ويعزز من استدامة المؤسسة على المدى الطويل.
- يساهم التدقيق الاجتماعي في بناء سمعة طيبة للمؤسسة وزيادة ثقة أصحاب المصلحة.
- يساعد التدقيق الاجتماعي في ضمان امتثال المؤسسة للقوانين والتشريعات ذات الصلة.
- تشجع عملية التدقيق المؤسسة على تحديد مجالات التحسين وتنفيذ خطط عمل لتعزيز أدائها الاجتماعي والبيئي¹⁶.

¹² - Rachid Zammar et Nouredine Abdelbaki, **L'audit social comme outil d'aide à la gestion des ressources humaines des organisations (cas d'une organisation publique et une autre privée)**,p3, URL:<http://dx.doi.org/10.19044/esj.2017.v12n34pl> ,le 13/04/2024

¹³ - معراج هوارى، قياس إدراك اتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي، دراسة عينية من مراجعي الحسابات في الجزائر، المركز الجامعي، جامعة غرداية، الجزائر، 2013 ص.7

¹⁴ - Adriana Schiopoiu Burlea et autre, **L'audit social: un défi pour la corruption avec le Fonds Social Europeen**,p5, <http://www.fseromania.ro/index.php/implementeaza/lista-peneficiari/cauta-peneficiari> ,le 13/04/2024

¹⁵ - الرفاعي خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص36.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

• الفرع الثالث : مراحل التدقيق الاجتماعي وأنواعه .

1. مراحل التدقيق الاجتماعي:

- التخطيط والإعداد:
 - تحديد الأهداف الرئيسية للتدقيق (مثل تقييم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، تحديد فرص التحسين).
 - تحديد نطاق التدقيق (المجالات الوظيفية، المواقع الجغرافية، الفترة الزمنية).
 - تحديد الموارد اللازمة (الفريق، الميزانية، الوقت).
 - مراجعة السياسات والإجراءات ذات الصلة بالمؤسسة¹⁷.
- جمع البيانات والمعلومات:
 - إجراء المقابلات مع الإدارة والموظفين والأطراف المعنية الخارجية.
 - مراجعة الوثائق والسجلات (التقارير المالية، تقارير الاستدامة، سياسات المسؤولية الاجتماعية).
 - إجراء الملاحظات والزيارات الميدانية لمواقع العمل.
 - استخدام استبيانات لجمع آراء الموظفين والعملاء والمجتمع المحلي¹⁸.
- تقييم الأداء:
 - مقارنة الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة بالمعايير والأهداف المحددة (مثل المعايير الدولية، القوانين والتشريعات)
 - تحديد نقاط القوة والضعف في المجالات الاجتماعية والبيئية.

¹⁶ - يوسف محمود الجربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الأردن، مؤسسة الوراق، 2020 ، ص 49.

¹⁷ - أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة المختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية للنشر ، ط1، 2005، ص 300

¹⁸ - أحمد حلمي ، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 188.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

- تحليل الفجوات بين الأداء الفعلي والأداء المستهدف¹⁹.
- إعداد التقرير:
- تلخيص النتائج والاستنتاجات في تقرير شامل ومفصل.
- إدراج التوصيات والخطط التصحيحية المقترحة.
- التأكد من دقة المعلومات وموضوعيتها من خلال مراجعة داخلية وخارجية.
- توثيق جميع الأدلة والأساليب المستخدمة في عملية التدقيق²⁰.
- متابعة التنفيذ:
- متابعة تنفيذ الخطط التصحيحية والتحسينية من قبل المؤسسة.
- قياس مدى التحسن في الأداء الاجتماعي والبيئي بعد تنفيذ التوصيات.
- التواصل المستمر مع المؤسسة لدعم عملية التحسين المستمر²¹.

2. أنواع التدقيق الاجتماعي:

- التدقيق الداخلي:
- يتم بواسطة وحدة التدقيق الداخلي أو فريق مخصص داخل المؤسسة.
- يركز على تقييم الالتزام بسياسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات وتحديد خطط التحسين²².

¹⁹ - Catherine Voynnet Fourboul, **Audit des ressources humaine**, France , 2005,P125

²⁰ - Rodolphe COLLE et Soufyane FRIMOISS, **La diversité international des enjeux de L'audit social**, université Paul Cézanne, institut d'administration des entreprises : Centre D'études et de recherche sur les Organisations et la Gestion, France ,W.P. n° 762 Mai 2006.

²¹ - Jean-Michel PLANE. **Audit social et gestion des ressources humaines dans les organisations: pour une implication raisonnable des hommes au travail**, France, 2006 ,P40

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

• التدقيق الخارجي:

- يتم بواسطة مؤسسات متخصصة في التدقيق الاجتماعي والبيئي.
- يضمن الموضوعية والاستقلالية في تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي.
- ينتج تقريراً محايداً ومصداقاً من جهة خارجية مستقلة.

• التدقيق المشترك:

- يجمع بين التدقيق الداخلي والخارجي لتحقيق توازن بين المعرفة الداخلية والخبرة الخارجية.
- يعزز مشاركة أصحاب المصلحة في عملية التدقيق والتحسين.
- يضمن اتساق النتائج واعتمادها من قبل جميع الأطراف المعنية²³.

• التدقيق المتكامل:

- يشمل تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمؤسسة بشكل متكامل.
- يوفر رؤية شاملة لمساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة.
- يربط بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة²⁴.

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي والخارجي

الفرع الأول: التدقيق الداخلي

²² - Bertrand Duc, **Le role de l'audit social pour favoriser la transmission d'entreprises**, université Ardenne, institut de Gestion, France, 2013,P69

²³ - AGENCE PHARE , **L'expérience de l'évaluation d'impact social pratiques et représentations dans les structures d'utilité sociale**, France, 2017 ,P111

²⁴ -محمد سكاك، فارس هباش، دور التدقيق الاجتماعي في اطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2009 ، ص 13.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظة الحسابات

أولاً : مفهوم التدقيق الداخلي

يقصد بالتدقيق لفظاً Audit المشتق من الكلمة اللاتينية Audire ومعناها "يستمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق. وقد تحسنت عمليات التسجيل والتدقيق بعد تنظيم الحسابات على اساس الطريقة المزدوجة التي تم نشرها في كتاب العالم الايطالي Luca Paciolo الذي ظهر في مدينة البندقية في القرن الخامس عشر عام 1494م²⁵.

فقد نشأ التدقيق الداخلي نتيجة حتمية للتطور الاقتصادي وانطلاقه من حيز المشاريع الفردية الى عالم المشاريع الكبيرة. فلقد كان لحاجة الادارة الملحة في توفر وسيلة مهمة لمساعدتها في انجاز مهامها دورٌ كبيرٌ في ايجاد هذا النوع من التدقيق داخل الوحدات. ومع زيادة النمو في حجم تلك الوحدات ودرجة التعقيد فيها ادى ذلك الى زيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي بوصفه عنصراً رئيساً من عناصر الرقابة الداخلية للوحدة²⁶.

ان التدقيق بمفهومه البسيط لا يعدو ان يكون عملاً يقوم به افراد للتأكد من صحة اداء عمل افراد آخرين، وعليه لا بد ان يؤدي بشكل يراعي اسساً معينة، ويتم التدقيق في ضوء تلك الاسس، وينبغي ان يكون الشخص القائم بالتدقيق غير الشخص الذي قام بالتنفيذ، وان يكون على قسط وافر من العلم والدراية بطبيعة العمل وكيفية القيام به حتى يتسنى له الحكم على مدى صحة القيام به والآن انتفت الحاجة من التدقيق.

ويعد التدقيق الداخلي من اهم اساليب نظام الرقابة الداخلية Internal Control System- ICS وذلك لتحقيق فعالية الرقابة الادارية والمحاسبية، كما يتوقف مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي على نتائج تقويمه لفعالية نشاط التدقيق الداخلي.

هكذا يبدو ان التدقيق يشمل فحص البيانات المحتواة في الدفاتر والسجلات والتحقق من صحتها ورفع تقرير متضمن للرأي الفني حولها الى الجهات ذات العلاقة.

²⁵ المدهون، رعدة ابراهيم (2014)، "العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الاسلامية غزة.
²⁶ نفس المرجع.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظة الحسابات

لقد قدمت تعريفات عدة للتدقيق الداخلي، تتمثل ابتداءً في تعريفات معهد المدققين الداخليين الأمريكي The Institute of Internal Auditors (IIA)، ففي عام 1947 صدر أول تعريف له عن التدقيق الداخلي الذي اعتبره بأنه (نشاط تقويمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف الى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية وغيرها، وذلك كأساس لخدمة الإدارة، انها رقابة ادارية تمارس عن قياس وتقييم فاعلية اساليب الرقابة الاخرى)²⁷.

اما في عام 1957 عرّفه المعهد بأنه (نشاط تقويم مستقل في المشروع لمراجعة الموضوعات المحاسبية والمالية والتشغيلية الاخرى بوصفه اساساً لخدمة الإدارة).

ثم اصدر المعهد عام 1971 تعريفاً آخر عن التدقيق الداخلي بأنه (نشاط تقويم مستقل في المشروع لمراجعة كل العمليات خدمة للإدارة).

اما التعريف الذي اصدره معهد المدققين الداخليين الأمريكي في عام 1978. فقد عدّل بموجبه تعريف التدقيق الداخلي بإعتباره (وظيفة تقويم مستقلة انشئت داخل التنظيم لغرض خدمته عن طريق فحص ومراجعة انشطته المختلفة)²⁸.

يبدو من التعريف السابق انه يبين ابرز تطور في تعريف التدقيق الداخلي الذي جاء به معهد المدققين الداخليين الأمريكي، اذ ان المعهد وضع التدقيق الداخلي بخدمة التنظيم وليس بخدمة الإدارة ليعكس النضج الذي وصل اليه المعهد في تعريفه حيث ان ذلك كان من اهم العوامل التي ساهمت في ظهور الحاجة الى وجود قسم خاص للتدقيق الداخلي داخل المشروعات والذي اثر ايجاباً على استقلالية المدققين الداخليين فيها.

وكان آخر تعريف صدر عن المعهد في عام 1999 والذي عرّف التدقيق الداخلي بأنه:(نشاط استشاري موضوعي مستقل، مصمم لغرض اضافة قيمة وتحسين العمليات التشغيلية للمنظمة، انه يساعد التنظيم في

²⁷ المطيري، عبد الرحمن، "قواعد وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جود عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية،

رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012. ص-ص 120-121

²⁸ المطارنة، غسان فلاح، "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،

الأردن، 2009. ص175

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

انجاز اهدافه من خلال استخدام مدخل منظم لتقويم وتحسين فاعلية الادارة في مواجهة المخاطر، وفرض الرقابة، واحكام العمليات)²⁹.

نلاحظ ان هذا التعريف يشير الى ان التدقيق الداخلي وجد لمساعدة ولمنفعة التنظيم كله وموجه لغايات واهداف المنظمة وان عمل المدققين الداخليين يضيف قيمة للمنظمة من خلال التركيز على تحسين عمليات المنظمة، وتعزيز فاعلية الادارة في مواجهة المخاطر، وفرض الرقابة واحكام العمليات.

يتبين من التعريف الاخير ان التدقيق الداخلي قد ادرك الاهمية المتزايدة لمفهوم التوجيه والسيطرة على المنشأة وان انظمة الرقابة انما وجدت للمساعدة في ادارة المخاطر، كما تضمن التعريف الاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للتدقيق الداخلي تلبية لحاجات الادارة.

ثانياً: أنواع خدمات التدقيق الداخلي

يتضح من التعريفات السابقة ان التدقيق الداخلي يؤدي نوعين من الخدمات³⁰:

- النوع الاول، خدمات وقائية لأنه يحمي اموال المنشأة ويحمي الخطط الادارية ضد الانحراف.
- النوع الثاني، فهي خدمات انشائية تضمن دقة البيانات المحاسبية اللازمة في رسم السياسات العامة للمنشأة.

وبهذا يعد التدقيق الداخلي جزءاً من نظام الرقابة الداخلية كله، فمن غير الممكن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية بدون وجود نظام للتدقيق الداخلي.

وبصورة عامة فإن التعريف السابق للتدقيق الداخلي يشمل تحقيق اهداف نظام الرقابة الداخلية بصورة شاملة.

وعليه فقد حددت (UNCTAD) طبيعة التدقيق الداخلي وفقاً للمفهوم الحديث بالآتي³¹:

²⁹ المطارنة، المرجع السابق.

³⁰ الوقاد، سامي محمد، لؤي محمد وديان، "تدقيق الحسابات ، ط1"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،

2010. ص98

³¹ نفس المرجع

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

1. أداة رقابية بغرض انتقاد وتقييم جميع انظمة الرقابة الاخرى التي تكونها الإدارة . والعمل على تقييم الرقابة المحاسبية

2. وظيفة استشارية اكثر منها وظيفة تنفيذية .

3. نشاط مستقل في الشركة ، يمتد الى جميع الرقابات الادارية ، بما فيها الرقابة المحاسبية ، والضبط الداخلي . كما يجب ان لا يقوم المدقق الداخلي بأي عمل من اعمال التنفيذ او الاشتراك في اداء عمل يقوم بتدقيقه

الجدول رقم (1) الفرق بين المفهوم القديم والحديث للتدقيق الداخلي

ت	التفاصيل	المفهوم القديم للتدقيق	المفهوم الحديث للتدقيق
1	الخدمات التي تؤديها	فحص وتقييم	تأكيد موضوعي ، وخدمات استشارية
2	الهدف	تساعد افراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية	اضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها
3	اسلوب العمل المتبع لتحقيق الهدف	تزويد التحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الانشطة ، توفير رقابة فعالة	انتهاج مدخل موضوعي لتقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر وفعالية الرقابة وفعالية عملية ادارة الحوكمة

المصدر: التدقيق الداخلي الحديث والرقابة المالية كلية الإدارة والاقتصاد لجامعة المستنصرية منقول من

الموقع: <https://view.officeapps.live.com> تاريخ التصفح: 2024/04/21

ثالثاً: أنواع رقابة القطاع العام³²:

1. الرقابة المالية تركز على تحديد ما إذا كانت المعلومات المالية للهيئة معبراً عنها وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية والإطار التنظيمي المعمول بهما، ويتحقق ذلك بالحصول على أدلة رقابة كافية ومناسبة لتمكين المدقق من إبداء رأي حول ما إذا كانت المعلومات المالية خالية من الأخطاء ذات الأهمية النسبية الناجمة عن الاحتيال أو الخطأ .

³² الخطيب، خالد، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2010، ص72.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

2. رقابة الأداء تركز على ما إذا كانت التدخلات والبرامج والمؤسسات تعمل وفقاً لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية وما إذا كان هناك مجالاً للتحسين، ويفحص الأداء بالقياس إلى معايير مناسبة، ويتم تحليل أسباب الانحرافات عن تلك المعايير أو تحليل المشاكل الأخرى، ويهدف ذلك إلى الإجابة عن أسئلة الرقابة الرئيسية وتقديم التوصيات للتحسين .

ج. رقابة الالتزام تركز على ما إذا كان موضوع معين ملتزماً بالمرجعيات المحددة كمعايير، وتعنى رقابة الالتزام بتقييم ما إذا كانت الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات ملتزمة من جميع الجوانب ذات الأهمية النسبية بالمرجعيات التي تحكم الهيئة الخاضعة للرقابة، وقد تشمل هذه المرجعيات القواعد أو القوانين والأنظمة أو قرارات الموازنة أو السياسة أو القواعد المقررة أو الشروط المتفق عليها أو المبادئ العامة التي تحكم الإدارة المالية السليمة للقطاع الحكومي وسلوك الموظفين الحكوميين.

الفرع الثاني: التدقيق الخارجي

أولاً: تعريف التدقيق الخارجي

قد عرف التدقيق الخارجي بأنه فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة محل التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بهدف الوصول إلى رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمنشأة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج الأعمال من ربح وخسارة عن تلك الفترة³³.

كما عرف التدقيق الخارجي: فحص دوري لدفاتر وسجلات الشركة من قبل طرف مستقل هو مدقق الحسابات للتأكد من صحة تلك الدفاتر والسجلات وأنها دقيقة ومتوافقة مع المبادئ والمعايير المحاسبية، وتقديم رؤية حقيقية وعادلة للوضع المالي للمنشأة³⁴.

³³ عبدالله، خالد أمين، "علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية"، دار وائل للطباعة والنشر، ط 6، عمان، الأردن،

2016، ص 123.

³⁴ Densye, U. "The Impact of External Audit on The Financial Management in Public Organizations: A Case Study of Rwanda Development Board", A thesis submitted to the

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

وعرفه (Aras) أيضاً: "عملية منظمة يقوم بها مدقق حسابات مختص ومستقل للتحقق من المعلومات والادعاءات المتعلقة بالأنشطة والأحداث المالية، والتوفيق بين نتائجها الاقتصادية والمعايير المحاسبية المعمول بها من خلال جمع وتقييم أدلة التدقيق البيانات والتصديقات والملاحظات والاستفسارات، وتقديم تقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف ذات العلاقة لاستخدامها في عملية صنع القرار"³⁵.

ثانياً: أهمية التدقيق الخارجي

يعتمد العديد من الأطراف الذين لهم علاقة بنشاط الشركة مكان التدقيق على نتائج عملية التدقيق، وفي الآتي عرض لأهمية التدقيق بالنسبة لتلك الأطراف³⁶ :

- يسهم التدقيق بالكشف عن الأخطاء والاحتيال في وقت مبكر، نتيجة للأثر النفسي الذي تتركه الزيارات المفاجئة لمواقع العمل، بالتالي يخفف ذلك محاولة ارتكاب الموظفين لأي عمل احتيالي أو التورط فيه بالمستقبل، وهذا يقدم فائدة لأصحاب الشركة.
- الكشف عن مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة وبالتالي مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة.
- يسهل التدقيق تقدير ثمن بيع الشركة في حال رغبة أصحابها بذلك، حيث يطمئن الشاري نتائج الأعمال التي يتم تدقيقها من قبل مدقق خارجي.
- تسهيل عمل جباة الضرائب حيث ما يتم عادة ربط الضريبة بنتائج الأعمال، حيث يعتمد على القوائم المالية المصادقة من قبل مدقق الحسابات بذلك.
- يقدم التدقيق فائدة لأجهزة الحكومة والدولة المختصة بالتخطيط والرقابة والإشراف.

Faculty of Economics and Management in partial fulfillment of the requirements for the award of the degree of Master of Science in accounting by the University of Rwanda. 2016, p231/

³⁵ Aras, F, H. "Creative Accounting and the Role of the Auditor in Verifying their Practices and Results", Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences, Vol 35,2019, pp. 222-237.

³⁶ براهيمى، زينب، أهمية التدقيق الخارجي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية - المسيلة"، رسالة ماجستير في التدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019. ص134.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

➤ يقدم التدقيق فائدة لفئات مختلفة من الشركات والجمهور التي تستند على تقرير المدقق المعتمد للقوائم المالية للشركات المساهمة.

ثالثاً: أهداف التدقيق الخارجي

لقد تطوّرت أهداف التدقيق من اكتشاف الأخطاء أو الغش والتلاعب في الماضي إلى تحديد صدق المعلومات المالية في الوقت الحاضر ، ومن الأهداف التي يسعى التدقيق إلى تحقيقها³⁷:

➤ التحقق من سلامة المعلومات المحاسبية المسجلة بقيود المشروع وسجلاته وتقرير مدى الاعتماد عليها.

➤ تقديم الرأي الفني المحايد حول التطابق بين القيود السجل المحاسبي والقيود والأرقام الواردة بالقوائم المالية.

➤ الكشف عن الخطأ أو الغش الموجودة بالدفاتر المحاسبية.

➤ تقليص فرص الأخطاء والغش من خلال الزيارات المتكررة للمدقق والمفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية.

هذا فيما يخص الأهداف التقليدية للتدقيق أما فيما يخص الأهداف الحديثة فتتمثل فيما يلي³⁸:

➤ الرقابة على الخطط الموضوعية والعمل على متابعة تنفيذها وتحديد الانحرافات وأسبابها.

➤ تقييم الأداء بالنسبة للوحدات الاقتصادية.

➤ تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأغلب أفراد المجتمع.

➤ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية.

➤ التحقق من صحة القوائم الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء كانت عمداً أو نتيجة للتقصير والإهمال.

³⁷ ذبيح، لياس. "محاضرات في مقياس التدقيق المالي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2020، ص 74.

³⁸ نفس المرجع.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

بالتالي نجد أن أهداف التدقيق لم تعد تقتصر على اكتشاف الغش والاحتيال بل أصبح المدقق يراقب الخطط الموضوعية و يقيم الأداء بالشكل الذي يسهم بتحسين الكفاءة الإنتاجية للحد الأقصى وتحقيق رفاهية مجتمعية.

المبحث الثاني: محافظ الحسابات والتدقيق الاجتماعي

تتنوع تعريفات محافظ الحسابات حيث يركز معظم الباحثين على الجوانب المختلفة لدوره ومسؤولياته.

المطلب الأول : مفهوم محافظ الحسابات

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات

يعرف محافظ الحسابات بأنه "الشخص المسؤول عن إدارة وتنظيم الشؤون المالية والمحاسبية للمنشأة، والإشراف على عمليات القيد والتسجيل والتلخيص، وإعداد التقارير المالية، وتقديم المشورة المالية والإدارية للإدارة"³⁹.

يعرف على أنه "الشخص المؤهل علمياً وعملياً والمسؤول عن إمساك الدفاتر المحاسبية للمنشأة وتطبيق النظم المحاسبية والرقابة الداخلية، والإشراف على إعداد القوائم المالية"⁴⁰.

يرى أنه "الشخص الذي يتمتع بالكفاءة المهنية والأخلاقية، والمسؤول عن إدارة الأموال وتسجيل العمليات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة"⁴¹.

يعرف بأنه "الشخص الذي يجمع بين المعرفة المحاسبية والخبرة العملية، والمسؤول عن التخطيط المالي والرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية"⁴².

يعرف محافظ الحسابات بأنه "الشخص المسؤول عن الإشراف على عمليات المحاسبة المالية للمنشأة، بما في ذلك إعداد القوائم المالية، وإدارة التدفقات النقدية، والامتثال للقوانين واللوائح المالية"⁴³.

³⁹ - زاهدة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1430، 2009، ص 17.
⁴⁰ - محي الدين، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدنية، 2007-2008، ص 05.

⁴¹ - أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1436 هـ، 2015، ص 09.

⁴² - نفس المرجع والصفحة، 09.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

- يشير إلى أنه "الشخص المسؤول عن الإدارة المالية للمنشأة، بما في ذلك التخطيط المالي، وإعداد الميزانية، والرقابة المالية، وإعداد التقارير المالية".⁴⁴
- يعرف محافظ الحسابات بأنه "الشخص الذي يشغل منصبًا إداريًا رفيع المستوى في المنظمة، ومسؤول عن الإدارة المالية والإشراف على إعداد القوائم المالية"⁴⁵.
- ويعرف على أنه "الشخص الذي يلعب دورًا رئيسيًا في نظام الرقابة الداخلية للمنظمة، ويساهم في ضمان دقة وسلامة المعلومات المالية".⁴⁶

الفرع الثاني: طبيعة مهنة محافظ الحسابات

وتعتبر مهنة محافظ الحسابات من المهن القديمة التي تم تنظيمها بموجب القانون الفرنسي الصادر عام 1867 ، حيث في بدايات محافظو الحسابات لم يتمتع باستقلالية وسلطة حقيقية، حيث كانوا ينظر إليهم على أنهم مجرد أتباع للجمعيات العمومية، ويُطلب منهم امتلاك مؤهلات عملية فقط لممارسة مهنتهم، ومع صدور قانون عام 1966 تم تصحيح هذا الوضع وأصبح بإمكان محافظي الحسابات القيام بمهامهم على أكمل وجه ، إنطلاقاً من القانون رقم 91/08 المؤرخ في 27/04/1991 الملغى بواسطة القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010.⁴⁷

ويعتبر محافظ الحسابات من أنواع المراجعة الخارجية الإلزامية بموجب القوانين في بعض المؤسسات ، ويتمثل دوره في التعبير عن الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية وحسابات النتائج ، وما إذا

⁴³- محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

⁴⁴- زاهدة عطايف سواد ، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

⁴⁵- نفس المرجع والصفحة ، ص 05.

⁴⁶- محمد بن جميلة، مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة، (رسالة ماجستير تخصص قانون الأعمال) ، جامعة قسنطينة ، 2010/2011 ، ص 03.

⁴⁷- القانون رقم 91-08 المؤرخة في 27/04/1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، جريدة رسمية عدد 20 مؤرخة في 01/05/1991 .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

كانت تعبر عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ، وكشخص مهني مؤهل ومستقل يتولى محافظ الحسابات المصادقة على صحة وانتظام حسابات الشركات والهيئات، وفقاً للتشريعات المعمول بها⁴⁸.

وعليه انطلاقاً من التعاريف السابقة يتبين لنا أن محافظ الحسابات يعتبر ركناً أساسياً في هيكل أي منظمة، فهو يتجاوز مجرد كونه مسؤولاً عن الشؤون المالية والمحاسبية ، حيث يتسع دوره ليشمل القيادة الإدارية و يساهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالشؤون المالية للمنظمة ، كما يلعب دوراً حيوياً في التخطيط المالي والرقابة الداخلية مما يضمن كفاءة عمليات المنظمة ويوجهها نحو تحقيق أهدافها. ويتطلب هذا الدور التزاماً بأعلى معايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة والشفافية".

المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات ومسؤولياته.

الفرع الأول: مهام محافظ الحسابات .

- التخطيط والإعداد للعملية التدقيقية: من خلال
 - فهم طبيعة نشاط المنشأة وخصائصها التشغيلية والمالية.
 - تحديد نطاق التدقيق وأهدافه بناءً على طبيعة المنشأة ومخاطرها.
 - إعداد خطة التدقيق التفصيلية وتحديد الموارد البشرية والمادية اللازمة.
 - تصميم إجراءات التدقيق المناسبة لجمع أدلة الإثبات الكافية والمناسبة⁴⁹.
- فحص وتدقيق البيانات المالية: من خلال :

⁴⁸ - القانون 10-01 ، المؤرخ في 29 يونيو سنة 2010 ، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب

المعتمد ، الجريدة الرسمية رقم 42 ، الصادرة بتاريخ 11 يوليو سنة 2010.

⁴⁹ - غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية ، ط2 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، (الأردن) ، 2009، ص79.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

- فحص وتدقيق البيانات المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية) للتحقق من دقتها ومطابقتها للمعايير المحاسبية.
- التحقق من صحة وموثوقية كافة المعلومات المالية المسجلة والمعروضة في البيانات المالية.
- فحص السجلات والوثائق المحاسبية للتأكد من اكتمالها ودقتها.
- إجراء التحليلات المالية اللازمة لتقييم المركز المالي والأداء للمنشأة.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة وفعاليتها⁵⁰.
- اختبار العمليات والمعاملات: من خلال:
 - اختبار عينات من العمليات والمعاملات التشغيلية والمالية للتحقق من صحتها.
 - التحقق من الامتثال للسياسات والإجراءات المحاسبية المعتمدة في المنشأة.
 - تقييم مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية وفعاليتها في الحد من المخاطر.
 - تحديد أي أخطاء أو تحريفات جوهرية في البيانات المالية وتقدير أثرها⁵¹.
- إعداد التقرير والرأي الفني: من خلال
 - إعداد تقرير مفصل عن نتائج التدقيق يتضمن الرأي الفني المحايد حول البيانات المالية.
 - إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة وصحة البيانات المالية وانعكاسها للمركز المالي والأداء الحقيقي للمنشأة.
 - توضيح أي قيود أو ظروف قد تؤثر على نطاق التدقيق أو الرأي الفني المبدي.

⁵⁰- بن جميلة محمد ، المرجع السابق ، ص 57.

⁵¹- دحموش فايزة، النظام القانوني لمحافظ الحسابات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فر إدارة ومالية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2001-2002 ، ص-ص96-97.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

- إصدار رأي متحفظ أو رأي سلبي إذا كانت البيانات المالية لا تعبر بصدق عن المركز المالي للمنشأة⁵².
- تقديم المشورة والاستشارات: من خلال
 - تقديم المشورة والتوصيات للإدارة بشأن تحسين نظم الرقابة الداخلية والإجراءات المحاسبية.
 - المساعدة في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية السليمة من خلال تحليلات وتوصيات فنية.
 - إبداء الرأي حول الممارسات المحاسبية والإدارية والتشغيلية للمنشأة وإمكانية تحسينها.
 - تقديم المشورة بشأن الامتثال للقوانين والأنظمة المحاسبية والضريبية المعمول بها⁵³.
- المتابعة والتقييم: من خلال
 - متابعة مدى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التدقيق من قبل الإدارة.
 - تقييم مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري والتوصية بتطويره.
 - المساهمة في تعزيز الشفافية والمساءلة في المنشأة من خلال التقارير والتوصيات.
 - المتابعة المستمرة للتغيرات في القوانين والمعايير المحاسبية ذات الصلة⁵⁴.
- الالتزام المهني والأخلاقي: من خلال
 - الالتزام الكامل بمعايير المراجعة والأنظمة والقوانين المحاسبية المعمول بها محلياً ودولياً.
 - الحفاظ على السرية التامة للمعلومات التي يطلع عليها أثناء عملية التدقيق.

⁵²- بدي فاطمة الزهراء، المرجع السابق ، ص-ص 83-84.

⁵³- محمد بوتين، المرجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات ، مرجع منشور ، ب ط ، 2003 ، ص 145.

⁵⁴- عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، كلية التجارة والاقتصاد (جامعة صنعاء) ، ط3 ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، 2011 ، ص98.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

- الحفاظ على الموضوعية والاستقلالية التامة في أداء مهام التدقيق وإبداء الرأي الفني.
- التحلي بالنزاهة والمسؤولية المهنية في كافة تعاملاته مع المنشأة.⁵⁵

الفرع الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات.

تتنوع مسؤوليات محافظ الحسابات وتشمل جوانب مختلفة من الإدارة المالية والمحاسبية للمنظمة ، ومن بعض أهم هذه المسؤوليات:

- المحاسبة والمالية: من خلال
 - ضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية، والإشراف على عمليات القيد والتسجيل والتلخيص.
 - إعداد القوائم المالية الدقيقة والكاملة، بما في ذلك الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية.
 - التخطيط والرقابة على التدفقات النقدية الواردة والصادرة، وضمان توافر السيولة اللازمة لتلبية احتياجات المنظمة.
 - تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية التي تواجه المنظمة.
 - ضمان التزام المنظمة بالقوانين واللوائح المالية المعمول بها⁵⁶.
- التخطيط والرقابة: من خلال
 - المشاركة في إعداد الميزانية السنوية للمنظمة، وتحديد الأهداف المالية.
 - وضع وتنفيذ نظام للرقابة المالية الداخلية، لضمان سلامة الأصول المالية للمنظمة وكفاءة عملياتها.
 - تحليل البيانات المالية لتقييم أداء المنظمة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
 - تقديم المشورة المالية للإدارة العليا بشأن القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالشؤون المالية⁵⁷.

⁵⁵-إبراهيم علي عشاوي، اساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية، طوفي مصر للطباعة، مصر، 1971، ص75.

⁵⁶- محمد بوتين، المرجع السابق، ص 182.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

- الإدارة والقيادة: من خلال
 - قيادة وإدارة فريق المحاسبة، وتوفير التدريب والتطوير اللازمين.
 - التعاون مع الإدارات الأخرى في المنظمة، مثل إدارة المبيعات وإدارة المشتريات، لضمان التكامل والتنسيق في العمليات المالية.
 - المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالشؤون المالية للمنظمة، مثل الاستثمارات وتمويل المشاريع.
- الأخلاقيات المهنية: من خلال
 - الالتزام الكامل بمعايير المراجعة والأنظمة والقوانين المحاسبية المعمول بها محلياً ودولياً.
 - الحفاظ على السرية التامة للمعلومات التي يطلع عليها أثناء عملية التدقيق.
 - الحفاظ على الموضوعية والاستقلالية التامة في أداء مهام التدقيق وإبداء الرأي الفني.
 - التحلي بالنزاهة والمسؤولية المهنية في كافة تعاملاته مع المنشأة.⁵⁸

الفرع الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات

1. حقوق محافظ الحسابات

لقد منح المشرع الجزائري جملة من الحقوق لمحافظي الحسابات تتمثل في الرقابة الدائمة (حق الاطلاع في كل وقت وحق التصرف في المعلومات والوثائق التي يراها، لازمة، كما يمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان التابعين للشركة أو الهيئة، كل التوضيحات والمعلومات وأن يقوم بكل التفتيشات التي يراها لازمة حسب ما ورد في نص المادة 31 من القانون 10-01.

⁵⁷ - إبراهيم علي عشاوي، المرجع السابق، ص 81.

⁵⁸ - عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، المرجع السابق، 2011، ص 103.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

• أولاً: حق الاطلاع

يحق لمحافظ الحسابات الإطلاع على دفاتر المنشأة وسجلاتها ومستنداتها في أي وقت، ويشمل جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية وغير المحاسبية ومحاضر جلسات مجلس الإدارة والهيئة العامة للتأكد من مدى التقيد بنظام المنشأة ومتطلبات قانون الشركات.⁵⁹

ومن هنا فإن حق التحقيق أو ما يعرف بحق الاطلاع الممنوح لمحافظ الحسابات واسع جداً، فيجوز له إذن أن يجري طوال العام التحقيقات والرقابات التي يراها مناسبة، وهذا دون إذن مسبق من الإدارة، ودون إعلامهم قبل تصرفه هذا ما أكدته المادة 31 من القانون 10-01 وما تجب الإشارة إليه هو أن المشرع، وحرصاً منه أن يتحقق حق الإطلاع وينتج كل آثاره ويستفيد منه جميع الأطراف، قام بوضع إلتزام مقابل على عاتق القائمين بالإدارة والمسيرين يساعد بشكل كبير على تحقيق هذا الحق، حيث يتمثل هذا الإلتزام في وضع كشف محاسبي يتضمن كل نشاط الشركة وتطلعاتها ومشاريعها ومصاريفها في كل سداسي تحت تصرف محافظ الحسابات ، والأشد من ذلك أن المشرع شدد من لهجته في هذا الشأن، حيث إعتبر أن أي عرقلة أو تأخر من القائمين بالإدارة أو المسيرين في القيام بهذا الإلتزام جنحة، وقام بالتشديد عليها في العقوبة تطبيقاً لأحكام المادة 831 من القانون التجاري.⁶⁰

كما تشمل سلطة التحري للمحافظ قبل الشركات التي لها علاقة مع الشركة التي تخضع لرقابته، كفروع الشركة أو الشركة الأم، وقبل الشركات أو الهيئات التي تمتلك فيها الشركة المراقبة أسهماً.

ثانياً : إستدعاء المحافظ لجمعية المساهمين

على عكس القانون الملغى الذي نص على ذلك في نص المادة 40/02 منه، لم ينص القانون 01-10 المتعلق بالمهن الثلاث إستدعاء محافظ الحسابات لجمعية المساهمين لذلك وجب الرجوع في ذلك إلى أحكام

⁵⁹ -محمد فضل سعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، جامعة البتراء، قسم المحاسبة . ط1 ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 73.

⁶⁰ -علاوي عبد اللطيف، الرقابة الداخلية (الذاتية) على شركات المساهمة، "مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، " جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد الرابع. 2018 المرجع السابق ، ص 62.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

القانون التجاري الذي نص عليه طبقا للمادة 715 مكرر 12 " يتم استعداء مندوبي الحسابات ل... وكذا لكل جمعيات المساهمين"، إذن لا يجب على محافظ الحسابات أن يمنح المساهمين الشعور بأنه شخص بعيد غير مهتم بالحياة الاجتماعية للشركة ، لذلك جعل المشرع إستدعائه لجمعية المساهمين إجباريا وفي أجل 30 يوما قبل إنعقادها (م 677 ق.ت) سواء كانت عادية أو غير عادية. وبخلاف المشرع الجزائري حدد المشرع الفرنسي مدة 15 يوما على الأقل قبل إنعقاد الجمعية العامة لإرسال الاستدعاء الأول لمحافظ الحسابات ومدة 06 أيام على الأقل لإرسال الاستدعاء الثاني، كما وضع المشرع الفرنسي جملة من الإجراءات والتدابير والجزاءات في هذا الشأن.⁶¹

• ثالثا : استدعاء المحافظ لإجتماعات مجلس الإدارة أو مجلس المديرين

كما هو الحال بالنسبة لإستدعاء المحافظ لجمعية المساهمين لم ينص القانون المنظم للمهن الثلاث الجديد 01-10 على إستدعائه لاجتماعات مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة وتكفلت بذلك المادة 715 مكرر 12 ق.ت. ج : "يتم استدعاء مندوبي الحسابات لإجتماع مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة الذي يقفل حسابات السنة المالية المنتهية ... لكن ما يلاحظ من هذا النص أنه لم يذكر الأجل الواجب إحترامها من أجل الإستدعاء والتي حددها القانون المتعلق بالمهن الثلاث الملغي بخمس وأربعين يوما (المادة 40/1) وبالتالي فعلى القائمين بإدارة الشركة إستدعاء محافظ الحسابات إلى إجتماعات مجلس الإدارة أو مجلس المديرين كما يمكنهم إستدعاء محافظ الحسابات إلى أي اجتماع آخر يرون ضرورة لحضوره فيه ما يؤكد الدور الذي يلعبه المحافظ.⁶²

• رابعا: الحق في الأتعااب

وضع المشرع الجزائري سلم أتعاب محافظي الحسابات حتى لا يترك مجالاً للمفاوضات الخاصة بالأتعاب للمساس باستقلالية المحافظ، ولقد حددت المادة 37 من القانون 01-10 طريقة لذلك لكن إنتقد الفقيه

⁶¹-بن جميلة محمد ، المرجع السابق ، ص 56.

⁶²- بن جميلة محمد ، المرجع السابق ، ص 57.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

الفرنسي الشهير y.guyon هذا النظام وأوصى بترك الحرية للتفاوض على الأتعاب بين المحافظ والشركة مع تحكيم غرفة التأديب.

"كما يحق لمحافظ الحسابات في بعض القوانين العربية مثل السودان و اليمن حبس المستندات والوثائق الأصلية التي أوكلت لديه إذا لم يكن المحافظ قد حصل على أتعابه، وتشير القوانين المنظمة لمعظم الجمعيات المهنية المحاسبية بضرورة إحتفاظ العضو بالمستندات والأوراق الأصلية إذا لم يكن قد حصل على أتعابه".⁶³

2. واجبات محافظ الحسابات

هناك العديد من الواجبات أوردتها مختلف القوانين هناك من قسمها إلى إلتزامات عامة كالإلتزام ببذل عناية وعدم إفشاء السر المهني وإلى التزمات خاصة كالإلتزام بإخطار وكيل الجمهورية وسنتعرض إلى ذكرها على التوالي كما يلي:

- أولاً: الإلتزام ببذل العناية التي تقتضيها أصول المهنة

في الأصل أن إلتزام محافظي الحسابات ليس إلتزاما بتحقيق نتيجة فلا تتعدد مسؤوليته بمجرد تحقق الضرر، بل هو التزم ببذل عناية، مما يعني إلتزامية إقامة الدليل على تقصيره في أداء مهامه، حيث أنه خطأ مهني واجب الإثبات، والعناية المقاس عليها درجة هذا السلوك هي تلك الصادرة عن رجل من الوسط المهني علما ويقظة وحتى حرصا ، حيث أن المشرع ألزمه بتوفير الوسائل اللازمة للرقابة دون النتائج، وهذا ما نص عليه صراحة في المادة 59 من القانون 10-01 المنظم للمهن الثلاث، والتي جاء فيها بأنه " يتحمل مندوب الحسابات المسؤولية العامة من العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج".⁶⁴

ولكي يحيط المحافظ بهذا الإلتزام عليه أن يكون على قدر من المعرفة بالقانون التجاري وبالقانون الأساسي للشركة الخاضعة لرقابته وبالقواعد المنظمة لها.

⁶³ -أحمد علي فقير، محاضرات في المراجعة، جامعة وادي النيل السودان، 2012 ، ص 53.

⁶⁴ -علاوي عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 71.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

وحتى يتمكن من تأدية إلتزامه عليه القيام بما يلي:

1. احترام القواعد والإجراءات التي نص عليها القانون ونظام الشركة الأساسي.
2. مراعاة الأصول الفنية المتعارف عليها.
3. احترام المبادئ التي تحكم مهنة محافظ الحسابات:
4. مبدأ سلامة الحسابات.
5. مبدأ الاحتياط.
6. مبدأ تسميات الطرق المحاسبية.
7. مبدأ الوضوح.
8. مبدأ أن الميزانية تعبر عن الذمة المالية للمشروع. . مبدأ إستمرارية النشاط.⁶⁵

• ثانيا : إلتزام المحافظ بإمساك ملف خاص بالشركة الخاضعة لرقابته

تضمنت المادة 40 من القانون 10-01 المتعلق بالمهن الثلاث الجديد هذا الإلتزام بقولها: " يتعين على محافظ الحسابات الإحتفاظ بملفات زبائنه لمدة عشر سنوات إبتداء من أول يناير لآخر سنة مالية للعهد"، وبموجب ذلك يلتزم المحافظ بمجموعة متكاملة منظمة من أوراق المراجعة يسجل فيها ما جمعه من بيانات، وكذلك جميع الخطوات والإجراءات التي إتبعها في فحص دفاتر الشركة كما يسجل كافة الأدلة والمعلومات التي قام بجمعها خلال العملية.⁶⁶

• ثالثا: الإلتزام بعدم التدخل في أعمال الإدارة

⁶⁵-بن جميلة محمد ، المرجع السابق ، ص- ص 58-61.

⁶⁶-المرجع نفسه ، ص 61.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

يشكل عدم التدخل في التسيير الإداري للهيئة المراقبة مبدأً أساسياً في ممارسة مهمة الرقابة فهي تضع الحدود بين مهام المديرين ومهام محافظي الحسابات، ولقد جاء النص على هذا المبدأ في الفقرة الثانية من المادة 15 مكرر 4 ق.ت.ج (08-93) التي تقضي بأنه: "...تتمثل مهمتهم الدائمة (محافظي الحسابات) باستثناء أي تدخل في التسيير. ولقد تضمن القانون 10-01 السابق الذكر هذا الإلتزام وأورده في الفقرة الأخير من نص المادة 23 وذلك بقولها: "... وتخص هذه المهام... دون التدخل في التسيير".⁶⁷

والهدف من تقرير هذا الإلتزام تدعيم التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية الإقتصادية وتدعيم إستقلالية محافظ الحسابات بتجنيبه الخلط بين أعمال المراقبة وأعمال التسيير، ورغم أن عدم إحترام هذا المبدأ لا يعاقب عليه، إلا أن محكمة النقض الفرنسية إعتبرت الخلط للمهام من طرف المحافظ في الشركة ما يمكن أن يكون سبباً في عزله.⁶⁸

• رابعاً: الإلتزام بالحفاظ على السر المهني

يعتبر السر المهني مبدأً من المبادئ العامة للممارسة مهنة محافظ الحسابات، وعلى هذا الأخير المحافظة على سرية المعلومات التي يستعين بها أثناء أدائه لمهامه، وعلى وجه الخصوص عدم نقل هذه المعلومات إلى الأطراف غير المصرح لهم بذلك، وينطبق هذا المبدأ على المساعدين والمتربصين.⁶⁹

جاء في نص المادة 06 من المرسوم التنفيذي 96-136 المتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على أنه يجب على أعضاء الرقابة الإلتزام بسر المهنة في ، أداء مهنتهم كما يسهر المهنيون على إحترام موظفيهم والمتدربين لديهم واجب السر المهني، وجاء في نص المادة 175 مكرر 13 من ق.ت.ج الفقرة الثانية : « مع مراعاة أحكام الفقرات السابقة، فإن محافظو الحسابات ومساعدتهم ملزمون بإحترام سر المهنة فيما يخص الأفعال والأعمال، والمعلومات التي إطلعوا عليها بحكم

⁶⁷ -حموش فايزة ، المرجع السابق ، ص 80.

⁶⁸ -بن جميلة محمد ، المرجع السابق ، ص 62.

⁶⁹ -شريقي عمر ، مسؤوليات محافظ الحسابات، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، ص 94.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظة الحسابات

ممارسة وظائفهم، يتطلب السر المهني من العضو أن يكون نزيهان صادقا، مراعيًا مصلحة المجتمع وقيمه الأخلاقية، دقيقًا في تفسير المعايير ومحافظة على سرية أعمال عملائه.⁷⁰

كما نصت عليه المادة 71/1 من القانون 01-10-8 المتعلق بالمهن الثلاث، « يتعين على...و. محافظ الحسابات...كم السر المهني... » وعدم احترام هذا المبدأ يؤدي إلى توقيع عقوبات سنتناولها في الفصل الثاني مسؤوليات محافظ الحسابات، ولا يتقيد محافظ الحسابات بالسر المهني في الحالات المنصوص عليها في المادة 72 من القانون 01-10-8 المنظم للمهنة، كما أشرنا إليها سابقا.⁷¹

• خامسا: الإلتزام بالإعلام

ويتمثل في إلتزامين هما الإلتزام بإعلام أجهزة الإدارة بالأعمال التي قام بها والإلتزام بإخطار وكيل الجمهورية عن الأفعال الجنحية التي يطلع عليها.

أ- الإلتزام بإعلام أجهزة الإدارة بالأعمال التي قام بها :

نصت المادة 715 مكرر 10 من القانون التجاري على هذا للإلتزام بقولها : " يطلع مندوب الحسابات مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو مجلس المراقبة، حسب الحالة بما يلي:

1. عمليات المراقبة والتحقق التي قاموا بها ومختلف عمليات السير التي أودها.
2. مناصب الموازنة والوثائق الأخرى المتعلقة بالحسابات التي يرون ضرورة إدخال تغييرات عليها بتقديم كل الملاحظات الضرورية حول الطرق التقييمية المستعملة في إعداد هذه الوثائق.
3. المخالفات والأخطاء التي قد يكتشفونها.

⁷⁰ -نور الهدى عليوة، دور مدونة أخلاق المهنة في الإرتقاء بالعمل المحاسبي في الجزائر، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، س د- 2014-2015 ، ص 24.

⁷¹ -علاوي عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 81.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

4. النتائج التي تسفر عنها الملاحظات والتصحيحات أعلاه والخاصة بنتائج السنة المالية مقارنة بنتائج السنة المالية السابقة".⁷²

• ب- إخطار وكيل الجمهورية:

من الإلتزامات الخاصة بطبيعتها، والمفروض على محافظ الحسابات القيام بها والمبادرة إلى فعلها متى تحققت أوصافها ومعالمها، ألا وهي إخطار أو إبلاغ وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة عن الوقائع الإجرامية التي إكتشفها أثناء قيامه بمهامه الرقابية، وهذا ما نص عليه المشرع في القانون 01-10 وذلك بموجب المادة 61 الفقرة الأخيرة، حيث جاء فيها : "... وفي حالة معاينة مخالفة يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة".⁷³

كما أكد المشرع على هذا الإلتزام في القانون التجاري في المادة 715 مكرر 13 و14، حيث منحت هذه المواد الإمكانية لمحافظ الحسابات حتى يدرأ المسؤولية عن نفسه، وذلك عن طريق كشف المخالفات والأخطاء التي إطلع عليها عند قيامه بالمراجعة والمراقبة على أعمال القائمين بالإدارة أو المسيرين سواء للجمعية العامة أو لوكيل الجمهورية أو لكليهما معا".⁷⁴

• سادسا: الإلتزام بتقديم الضمان والتأمين (التأمين من المسؤولية)

لم ينص المشرع الجزائري على هذا الإلتزام في قانون 91-08 الملغى لكنه تدارك الأمر في القانون 10-01 الجديد وبالضبط في المادة 75 منه التي فرضت على محافظ الحسابات إكتتاب عقد تأمين لضمان مسؤوليته المدنية التي قد يتحملها أثناء ممارسة مهنته، أما عقد التأمين الذي تكتتبه الغرفة الوطنية فيضمن النتائج المالية للمسؤولية المدنية التي يتحملها محافظ الحسابات غير المشمولة بعقد التأمين.⁷⁵

⁷²-بن جميلة محمد ، المرجع السابق ، ص 63.

⁷³- علاوي عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 87.

⁷⁴- علاوي عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص 87.

⁷⁵- محمد فضل سعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، جامعة البترا، قسم المحاسبة ، ط1 ، دار

كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 73.

المطلب الثالث : محافظ الحسابات ودوره في تدقيق الصناديق

الفرع الأول : الصناديق الإجتماعية :

1. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS

يعد هذا الصندوق أقدم صناديق الضمان الإجتماعي الجزائري ووجد هذا الأخير منذ نشوء النظام سنة 1958 وقد حددت مهام هذا الصندوق كما هي:⁷⁶

- تسبير نفقات التعويضات والأداءات المتعلقة بالأجراء ومختلف حوادث العمل والأمراض المهنية .
- تسجيل وترقيم العمال الأجراء .
- ترقية وتنظيم المراقبة الطبية.
- إنشاء مؤسسات ذات طابع صحي وإجتماعي.
- إعلام وتوعية أرباب العمل والعمال المستفيدين بضرورة الانخراط في النظام ويتكون CNAS زيادة على المصالح المركزية للمديرية العامة من وكالات محلية أو جهوية ومراكز الدفع وملحقات المؤسسة والإدارة.

2. الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال غير الأجراء CASNOS

تم انشاءه في سنة 1985 بمقتضى المرسوم رقم 85-223 المؤرخ بتاريخ 20 أوت 1985 المتعلق بالتنظيم الإداري للتأمينات، أصبح الصندوق عمليا في 1995 بضمان نشاط التحصيل الذي تم تحويله في نفس السنة من الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية الذي كان يتكفل بها، أما فيما يتعلق بالخدمات الإجتماعية تم تحويلها في 1999 من الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية فيما يخص التأمينات الإجتماعية، وإلى الصندوق الوطني للتقاعد فيما يخص التقاعد.

ومن أبرز مهامه:⁷⁷

⁷⁶ - المادة رقم 08 من القانون رقم 08-1992 المتمم والمعدل للقانون 233-25 المؤرخ في 20 أوت 1985 المتضمن التنظيم الإداري لهيكل نظام الضمان الاجتماعي الجزائري .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظة الحسابات

- يقوم الصندوق بتوفير بطاقة الشفاء للمشاركين، والتي تتيح لهم الاستفادة من الخدمات الصحية والعلاجية المتاحة في الجزائر.
- يساهم الصندوق في توفير التغطية التقاعدية للعمال غير الأجراء، حيث يتمكنون من الاستفادة من معاشات التقاعد بعد انتهاء فترة العمل.
- يقوم الصندوق بتوفير التغطية للعمال غير الأجراء في حالة وقوع حوادث العمل أو الإصابة بأمراض مهنية، حيث يتم تقديم التعويضات المناسبة للمتضررين .
- يقوم الصندوق بجمع المساهمات المالية من المشاركين وإدارة الاشتراكات الشهرية أو السنوية لتمويل الخدمات الاجتماعية التي يقدمها.
- يقوم الصندوق بتوعية وتنقيف العمال غير الأجراء حول حقوقهم الاجتماعية والتأمينية، وذلك من خلال توفير المعلومات والإرشادات اللازمة لهم .
- يقوم الصندوق بتنظيم الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتسجيل والانتساب للصندوق، وتحديد المستحقات المالية وتحصيلها، وتوزيع الفوائد والتعويضات على المشاركين .

3. الصندوق الوطني للتقاعد CNR

تم انشاء هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 85-223 سنة 1985 وقد حدد القانون رقم 08-92 المؤرخ في 07-01-1992 مهام ووظائف الصندوق وفقا كما يلي⁷⁸:

- تسيير منح التقاعد المنقول للمتقاعدين وذوي الحقوق التقاعد المباشر وغير المباشر.

⁷⁷ - المادة رقم 08 من القانون رقم 08-1992 المتمم والمعدل للقانون 233-25 المؤرخ في 20 أوت 1985 المتضمن التنظيم الإداري لهيكل نظام الضمان الاجتماعي الجزائري .

⁷⁸ - بتاريخ 02 يوليو 1983 ، أنشأ الصندوق الوطني للتقاعد بموجب المرسوم 85-223 المؤرخ في 20 أوت 1985 الملغى و المستبدل بالمرسوم 07-92 المؤرخ في 04 يناير 1992 و المتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي و التنظيم الإداري و المالي للضمان الاجتماعي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

- تسيير منح المستفيدين من التعاقدات الدولية.
- إعلام وتوجيه المستفيدين ويتضمن الصندوق الوطني للتقاعد إضافة إلى المقر المركزي، وكالات وطنية وعند الاقتضاء على مراكز بلدية وفروع مؤسسة أو فروع إدارة.

4. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

تم انشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 وذلك لتغطية العمال من ناحية الأخبار الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر على المؤسسة فتؤدي بها إلى الإفلاس مما يحيل شريحة معتبرة من العمال على البطالة ومن هنا يظهر دور هذا الصندوق، حيث يتولى هذا الأخير دفع منح شهرية لهذا البال تمكنه من الاستمرار في تأدية وظائفه بصورة عادية.

ويعد استمرار هذا التعويض مرهونا بمدى قابلية واستجابة العامل المحال على التقاعد في البحث عن منصب عمل آخر حيث أن الصندوق يشترط لدفع المنحة أمران:⁷⁹

- أولهما: أن يثبت العامل البطال نيته في البحث عن العمل بجدية وذلك من خلال تسجيله في المكاتب القوى العاملة التابعة لناحية سكنه.
- وثانيهما: أنه في حالة توفير منصب عمل فإنه ليس حقه أن يرفضه إلا إذا كان هذا الرفض لأسباب مبررة.
- ونشر أن الصندوق لا يستمر في هذه المنحة مدى الحياة بل لمدة زمنية معينة.

5. الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء، الأشغال العمومية والري

⁷⁹ - المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 يقوم الصندوق بـ: · كافة نشاطات الانتاج والخدمات باستثناء نشاط إعادة البيع دون تحويل المنتج. · النشاطات المحدثة في القطاعات الفلاحية، والصيد البحري والري وفي المناطق الخاصة، وولايات الجنوب والهضاب العليا كلها محبذة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

تم انشاء هذا الصندوق بموجب مرسوم تنفيذي رقم 47-45 المؤرخ في 04 فيفري 1997 ينبثق انشاءه من التحولات والصعوبات الاجتماعية والإقتصادية التي عرفتھا قطاعات النشاط الوطنية وبالتحديد قطاع البناء والأشغال العمومية والري.

- ويمكن اجمالها هذا الصندوق فيما يلي :
- تأمين تسيير العطل المدفوعة والبطالة المؤقتة بحيث يستفيد العمال المعنيين (البناء. الري...) من تعويضات تكفل لهم المحافظة على مداخيلهم.
- ضمان تسجيل وترقيم العمال المستفيدين وأرباب عملهم.
- ضمان التحصيلات بالاشتراك.⁸⁰

الفرع الثاني : آليات التدقيق الصناديق الاجتماعية

تتعامل الصناديق الاجتماعية في الجزائر مع مهمة توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين، وتشمل ذلك التأمين الصحي والتقاعد والبطالة والحوادث ، ولضمان تنفيذ هذه المهمة بشكل فعال وموثوق به، تعتمد الصناديق الاجتماعية على آليات التدقيق.

آليات التدقيق في الصناديق الاجتماعية الجزائرية تهدف إلى ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح المتعلقة بالحماية الاجتماعية وضمان استخدام الأموال بشكل صحيح وفقاً للأغراض المحددة ، وفيما يلي بعض الآليات المستخدمة في التدقيق في الصناديق الاجتماعية الجزائرية⁸¹:

⁸⁰ - المرسوم التنفيذي رقم 48/97 المؤرخ في 04 فيفري 1997 و المرسوم 212/98 المؤرخ في 20 جوان 1998 فيما يخص العطل المدفوعة الأجر .

⁸¹ - نعيمة عبيدي، التدقيق الاجتماعي كآلية لحوكمة مستدامة، دراسة من منظور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 06/ العدد : 01 (2022) ، ص 192.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

- التدقيق المالي: يتم تنفيذ التدقيق المالي للتحقق من صحة ودقة السجلات المالية والمحاسبية للصناديق الاجتماعية ، ويتم فحص العمليات المالية والمصروفات والإيرادات والتأكد من توثيقها وتسجيلها بشكل صحيح.
- التدقيق الداخلي: يتم تنفيذ التدقيق الداخلي بواسطة فرق داخلية مختصة في الصناديق الاجتماعية ، ويتم تقييم العمليات والإجراءات الداخلية والتأكد من تنفيذها بشكل صحيح وفعال ، ويتم أيضاً تحديد المخاطر وتوصية بتحسين العمليات وتعزيز الرقابة الداخلية.
- التدقيق الخارجي: يتم تنفيذ التدقيق الخارجي بواسطة شركات مستقلة ومعتمدة ، ويتم تقييم الأنظمة والعمليات والسجلات المالية للصناديق الاجتماعية والتأكد من توافقها مع المعايير المحاسبية والقوانين المعمول بها.
- التدقيق القانوني: يتم تنفيذ التدقيق القانوني للتحقق من الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالصناديق الاجتماعية. يتم التحقق من تنفيذ الصناديق للتشريعات الوطنية والتزامها بحقوق المواطنين وواجباتها.
- التدقيق الإداري: يتم تنفيذ التدقيق الإداري لتقييم العمليات الإدارية والإجراءات المتبعة في الصناديق الاجتماعية. يتم التحقق من تنفيذ السياسات والإجراءات بشكل صحي تتعامل الصناديق الاجتماعية في الجزائر مع مهام هامة في توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين، ومن أجل ضمان شفافية ومصداقية عمل هذه الصناديق، يتم تنفيذ آليات التدقيق.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة .

تناول العديد من الباحثين موضوع دور محافظ الحسابات، وأهميته في التدقيق عموماً بالنسبة للمؤسسة، كما تناولت الدراسات أيضاً موضوع الصناديق الاجتماعية، سنتطرق في هذا المبحث إلى أبرز الدراسات الأجنبية والعربية التي عالجت المتغيرين أو أحدهما، ثم نختم بمقارنة بينها وبين دراستنا الحالية

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

1. دراسة تقرير مؤتمر العمل الدولي (2011)

يقر إعلان المنظمة بعنوان "الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة" بتحقيق الغايات المتمثلة في تحقيق مستوى العمالة الكاملة ورفع مستويات المعيشة وأجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة وتوسيع نطاق إجراءات الضمان الاجتماعي لتوفير دخل أساسي لجميع المحتاجين، والتي تعتمد على تصميم كامل لأهداف الحماية الاجتماعية وقد كان من أهم أهدافه :

تقييم نتائج أنشطة منظمة العمل الدولية التي تستنير بها القرارات المتعلقة بالبرنامج والميزانية وغير ذلك من قرارات الإدارة؛

توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي وقد تضمن البعد "الأفقي" توسيع نطاق تأمين الدخل والحصول على الرعاية الصحية بدءاً من مستوى منخفض وصولاً إلى جميع السكان؛

وقد أدرج منهج أرضية الحماية الاجتماعية في الميثاق العالمي لفرص العمل، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في 2009 بتوفير المساعدة الإنمائية، بما في ذلك دعم الميزانية، من أجل إرساء أرضية أساسية للحماية الاجتماعية على المستوى الوطني؛ وسُجّل أيضاً توافق واسع في الآراء إزاء استخدام ترويج التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المحدثّة وتطبيقها لتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي توسيعاً أفقياً، بحيث

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

درس الإعانات المالية التي تمول الرعاية الصحية، وكذا التحويلات المشروطة من هيئة حقوق الانسان لدعم التعليم والرعاية الصحية تحت شروط الضمان الاجتماعي؛

كرس على ضرورة تطبيق معايير الضمان الاجتماعي على المستوى الدولي والاقليمي؛

2. دراسة سفاخلو رشيد، كتوش عاشور (2017) جامعة خميس مليانة، جامعة حسيبة بن بوعل

(شلف)

تهدف دراسة الباحثان بعنوان "مهام وتقرير محافظ الحسابات في الجزائر" إلى دراسة مهام محافظ الحسابات والتقارير الواجب عليه إعدادها حسب القانون 91-08 المؤرخ في 27/04/1991 المتعلق بالخبير المحاسبي، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. تبين من خلال الدراسة أن الوجبات المهنية لمحافظ الحسابات أثناء تأدية مهمته، يضع قيد التنفيذ العناية المهنية التي يراها مناسبة طبقا للتوصيات المرفقة بالقرار رقم / 94103/ SPM

من خلال الدراسة نلخص النتائج التي وصل اليها الباحثان كالتالي:

◀ يثمن محافظ الحسابات مقدرة أنظمة وإجراءات الشركة محل الرقابة على إعداد القوائم المالية ذات مستوى عال من المصادقية؛

◀ تتم دراسة الرقابة الداخلية عن طريق: تحديد المسؤوليات، فصل الوظائف وذلك بفصل العمليات؛

◀ نظام المعلومات والتوثيق، حيث يستوجب إجراءات مكتوبة ومحينة بانتظام تبين سير معالجة وترتيب المعلومات وطرق التسجيل...الخ؛

◀ نظام يعتمد على أوراق الثبوتية، من خلال أدلة الإثبات ويحوي على تنظيم المحاسبة ووسائل الاعلام الآلي؛

◀ المراقبة الآلية للمجاميع وإجراء المقاربات وتصنيف الوثائق؛

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

3. دراسة قداري زرباني، بوحفص رواني، عبد الحميد بوخاري (2020) مخبر التنمية الإدارية للائتماء بالمؤسسات (جامعة غرداية)

تهدف الدراسة المعنونة بـ "الممارسات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح في الجزائر - دراسة ميدانية لصناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء للجنوب الشرقي الجزائري 2020"، مع الإشارة لدراسة حالة صندوق - وكالة غرداية- إلى تبيان مدى تطبيق قواعد النظام المحاسبي في إعداد والافصاح عن القوائم المالية وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة ومسيري مؤسسات الضمان الاجتماعي لغير الأجراء في الجنوب الشرقي الجزائري من خلال التطرق لعرض محتوى الاستبيان (40 استمارة موزعة على 3 مناطق من الجنوب الشرقي الجزائري (ورقلة، غرداية، الوادي)). ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية:

✚ توزيع عينة الدراسة (التكرار والنسبة)؛

✚ مقاييس الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري)؛

✚ حساب معامل ألفا كرونباخ؛

✚ اختبار (T-Test)؛

بعد عرض عينة الدراسة وتحليلها توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، كان أهمها كالتالي:

1. تلبية القوائم المالية للمؤسسات غير هادفة للربح احتياجات مستخدميها في البيئة الجزائرية؛
2. يتطلب إعداد القوائم المالية لمؤسسات الضمان الاجتماعي نظام مالي محاسبي خاص؛
3. تؤثر الممارسات المحاسبية على عملية اتخاذ القرار في المؤسسات غير الهادفة للربح في الجزائر؛
4. دراسة جدول حسابات النتائج الخاص بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء - وكالة غرداية - بأنه يلبي احتياجات مستخدميها من خلال تحديد منتجات الدورة وأعبائها وتحديد كل نتيجة، وتحديد النتيجة الصافية للدورة وبالتالي تحديد وضعية المؤسسة، كما يساهم في عملية اتخاذ القرار؛

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

5. دراسة أعمار حكيم (2020) جامعة باتنة 1 (الجزائر)

تهدف الدراسة المعنونة بـ "التحديات المستقبلية لمنظومة الضمان الاجتماعي الجزائرية تحت ضغط الشيخوخة - دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء" - لتحليل أثر الشيخوخة المستقبلية للسكان على الموازنة المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي لغير الأجراء باستعمال عدد من التقنيات والأدوات على غرار برنامج Spectrum وتقنية المربعات الصغرى حيث تم بناء نموذج بناء إسقاطي للسكان آفاق 2030، وكذا تم في الدراسة الاستعانة بالحزمة الإحصائية SPSS للمعالجة والتحليل الإحصائي لمعطيات المسموح متعددة المؤشرات التي شهدتها الجزائر خلال 2002-2006-2012 والخاصة ببعض الخصائص الديمغرافية لفئة العمال الغير الأجراء

استخلصنا مجموعة نتائج تمثلت، كالتالي:

◀ استمرار الأريحية المالية على المدى القصير لفرع التقاعد تحت الظروف الحالية بفعل الأعداد الضعيفة للمتعاقدين وضعف مستوى المعاشات الوطنية والمنح التي تدعمها المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية إلى غاية حدود 2025؛

◀ اختلال التوازن المالي على مستوى قسم التعويضات الصيدلانية وتوقع عودة العجز في فرع التأمينات الاجتماعية بفعل زيادة النفقات والذي سيمتص الفائض المسجل في ميزانية التقاعد من جهة أخرى

◀ ترتبط زيادة الأمراض المزمنة لدى العمال الغير أجراء بالهيكال العمري فكلما زادت فئة أقل من 40 سنة انخفض المؤشر؛

◀ تعتبر الزيادات والغرامات المطبقة في حال التأخير حسب الدراسة من العوائق الأساسية في تحقيق مستوى تغطية لا يقل عن 39% من وعاء العمال الغير أجراء.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية:

1. دراسة (Bouaziz Faïda) (2008) (UNIVERSITE DU S U D) تونس

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

تهدف الدراسة بعنوان "المهارات السلوكية في بعثات محافظي الحسابات القانونيين"

LES COMPETENCES COMPORTEMENTALES DANS LES MISSIONS DE COMMISSARIAT AUX COMPTES : IDENTIFICATION ET DEVELOPPEMENT

لدراسة السلوكيات المهنية المطبقة من خلال مهام محافظ الحسابات. بناءً على الأبحاث الحديثة حول سلوكيات العمل، نجد أن معايير التميز في المهن الأكثر تحديًا ونجاحًا للشركات والمنظمات الرائدة في العالم، لم تعد المهارات التقنية والمعرفية وحدها، ولكن يجب أن ترتبط الأخيرة بالمهارات السلوكية. لذا تناول موضوع الباحثة مهام محافظ الحسابات النظامي، في إصدار الرأي المهني يكون (معقول)، في الوقت المناسب، ومدعوم وموثق بشأن البيانات المالية المراجعة، بعد تنفيذ جميع الوسائل اللازمة (المادية والتقنية والبشرية). ويتعين من خلال الباحثة على محافظ الحسابات، وهو يمارس أعماله المتعلقة بالمخاطر بامتياز، أن يحدد المخاطر المرتبطة بكل مرحلة من مراحل البعثة من أجل تحديد القواعد والأدوات اللازمة لإدارتها والسيطرة عليها. للقيام بذلك، يجب ألا يعتمد فقط على مهاراته الفنية ولكن أيضا على قيمها وفضائلها المهنية.

من خلال الدراسة الاستقصائية باستخدام الباحثة للاستبيان الموجه إلى المحاسبين المهنيين الذين هم أعضاء في لجنة خبراء محاسبة من تونس (OECT) يقومون ببعثات مفوضة للتحقق من فرضياتها البحثية، استخدمت الباحثة «التحليل التمييزي». تتيح هذه الطريقة دراسة العلاقة بين المتغير الذي يجب شرحه ومجموعة من المتغيرات التفسيرية. في الدراسة، المتغير الذي يجب شرحه في الفرضية الأولى هو جودة المراجعة، وفي الفرضية الثانية هو الرضا وفي الفرضية الثالثة هو الجو السائد داخل شركات مراجعة الحسابات. أما المتغيرات التفسيرية فهي المهارات السلوكية الحاسمة التي أخذتها في عين الاعتبار.

للوصول إلى النتائج التالية:

وجود توافق في الآراء بين خبراء المحاسبة (أعضاء عينة الدراسة) حول أهمية المهارات السلوكية في بعثات محافظ الحسابات. سمح باستنتاج أن أهم المهارات السلوكية لمهامه (التواصل، والاستماع النشط، وتوجيه

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

وتحفيز الآخرين، والموثوقية، والضمير المهني، والابتكار، وبلورة التغيير، والشعور بالتآزر والتعاون، واستقلال العقل والموضوعية، والكاريزما وروح الفريق).

يعتمد نجاح مهمة تدقيق الحسابات على جودة مراجعة الحسابات، ومستوى رضا أصحاب المصلحة في الشركة الخاضعة للتدقيق، ووجود مناخ عاطفي إيجابي داخل الشركة. هذه المعايير مشروطة بسلوك الموظفين وسلوك المدراء.

تسمح له الكاريزما المهنية لمحافظ الحسابات بإقناع الآخرين، وقيادة وتوجيه المتعاونين معه وأن يكون نموذجًا أو مرجعًا داخل شركته.

2. دراسة JUVENALIS K. NTUNGI (2015) جامعة تنزانيا

تهدف الدراسة المعنونة ب دور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتتنزانيا - دراسة حالة منطقة السلام-

THE ROLE OF NATIONAL SOCIAL SECURITY FUND IN THE SOCIOECONOMIC DEVELOPMENT OF TANZANIA: A CASE OF DAR-ES-SALAAM REGION

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور NSSF (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتتنزانيا. اختبرت الدراسة نموذج الانحدار اللوجستي متعدد الحدود باستخدام برمجيات SPSS والمتغيرات المستخدمة هي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستثمار والتخفيف من حدة الفقر، والتخطيط والخدمات والمجتمع. علاوة على ذلك، حددت الدراسة العلاقة بين المتغيرات الأكثر ارتباطًا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستثمار مقابل المتغيرات الأخرى. تم تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة اللوجستيات من خلال فرز أدوات الانحدار وبالتالي استخدام برنامج SPSS. استخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

حيث أظهرت النتائج أن 43.8% من المستجيبين قالوا إن فعالية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في القضاء على الفقر في تنزانيا فعالة للغاية، حسبما قال 40% (فعال)، 16.2% قالوا (غير فعال).

من نتائج الدراسة، يمكن القول أن NSSF لها أدوار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تنزانيا، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن متوسط النتيجة يظهر أن 69.7% من جميع المستجيبين وافقوا على أن NSSF لها دور في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

يجب على NSSF تنفيذ مخططات للمناطق الريفية في تنزانيا من خلال بدء مشاريع إنمائية مثل المنازل الأرخص، والأراضي التي شملها المسح للبيع للمجتمع، لتطوير البنى التحتية على مكان الندرة، لتحسين المدارس الحكومية القياسية في الخدمات الريفية وغيرها من الخدمات العامة مثل المياه المأمونة والنظيفة والكهرباء والطرق في من أجل جعل الاتصال من مكان إلى آخر سهلاً.

3. دراسة inż. Bogdan Kolcz (2023) بولندا

تهدف الدراسة بعنوان " دور المراجعة الداخلية للحسابات في ضمان أمن المالية العامة" إلى اظهار دور المراجع الداخلي للحسابات في أنشطة كيان من كيانات قطاع المالية العامة. والالتزام بإجراء مراجعة داخلية للحسابات محدد في قانون المالية العامة، وتتمثل مهمته الرئيسية في التأثير على عمليات تحسين أداء وحدة قطاع المالية العامة.

اعتمد منهج الدراسة على عرض مجموعة من البيانات وتحليلها فيما يخص تطور المراجعة الداخلية ودور المدقق الداخلي في المؤسسة في اتخاذ القرارات وتحليلها، وكذا بينات مشاركة المدراء في وضع الخطة السنوية لمراجعة الحسابات وتغييراتها. من خلال ما سبق تلخصت النتائج كالتالي:

- تهدف المراجعة الداخلية للحسابات حالياً إلى دعم الإدارة في تحقيق الأهداف المقررة من خلال تقييم المدقق الداخلي للرقابة الإدارية، فضلاً عن الأنشطة الاستشارية. ومن الأهمية المتزايدة أيضاً إثبات القيمة المضافة لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات. ومع مراعاة توجه أنشطة الإدارة العامة نحو تحقيق الأهداف المقررة واستحداث آليات للمساءلة عن القرارات والإجراءات المتخذة، ينبغي اعتبار تنفيذ التحسينات التي تسهم في زيادة فعالية وكفاءة مهمة مراجعة الحسابات الأولوية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

- ينبغي لمراجع الحسابات الداخلي (حسب دراسة الباحث) في كيان من كيانات قطاع المالية العامة، بفضل ظروف وأساليب العمل المضمونة قانوناً، أن يؤدي دوراً هاماً في تحسين نوعية وكفاءة وفعالية أنشطة كيانات قطاع المالية العامة.
- والمهمة الرئيسية للمراجعة الداخلية للحسابات هي السعي إلى زيادة جودة وكفاءة أداء المهام العامة عن طريق تحسين الإدارة. والغرض من مراجعة الحسابات هو ضمان الإدارة الرشيدة والاقتصادية للمالية العامة فيما يتصل بتنفيذ المهام من جانب جميع المديرين وعلى جميع مستويات إدارة هذه الصناديق. ولذلك ينبغي أن تكفل مراجعة الحسابات تقييماً مستقلاً وموضوعياً للإدارة المالية للأموال العامة، وفقاً لمعايير تضمن جدوى إنفاقها ومصداقيته واقتصاده.
- حسب الدراسة فإنه من الضروري الاستعانة بالمدقق الخارجي لتقييم مدى فاعلية القرارات بالمؤسسات الحكومية خاصة.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تناولت الدراسات السابقة في مجملها إما المتغير المستقل أو المتغير التابع الذين تناولتهما دراستنا، فالدراسة الأولى: المتمثلة في دراسة تقرير مؤتمر العمل الدولي (2011) بعنوان "الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، نلاحظ أنها تناولت المتغير التابع المتمثل في الضمان الاجتماعي بينما تناولت دراستنا أثر ودور محافظ الحسابات على تدقيق صناديق الضمان الاجتماعي.

أما دراسة سفاحلو رشيد، كتوش عاشور فقد تناولت دراسة الباحثان التي جاءت بعنوان "مهام وتقرير محافظ الحسابات في الجزائر" المتغير المستقل في دراستنا، وتطرقت إلى دراسة مهام محافظ الحسابات والتقارير الواجب عليه إعدادها، فاختلقت عن دراستنا في المتغير التابع.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الاجتماعي ومحافظ الحسابات

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق تتبين أهمية دور محافظ الحسابات في صحة و دقة الحسابات السنوية للصناديق الاجتماعية، للتحقق من المعلومات الموجودة في تقارير التسيير، وبأنها عملية فحص لمجموعة من المعلومات تُقدم على الاستقصاء، بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية، وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم، مع ضرورة إيصال رأي المراجع إلى الأطراف المعنية، لمساعدتهم في الحكم على مدى جودة و نوعية هذه المعلومات و تحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم .

الفصل الثاني: دراسة حالة CACOBATPH لولاية غرداية

تمهيد

إن الدراسة الميدانية جزء مهم من أجزاء البحث، التي يمكن من خلالها الوقوف على النتائج والمخرجات التي تجيب على تساؤلات الدراسة، وفي دراستنا هذه سنعرض نتائج الدراسة الميدانية لدور محافظ الحسابات على التدقيق في **CACOBATPH** بولاية غرداية، من خلال أدوات البحث المستخدمة وتحليل بياناتها ونتائجها.

المبحث الأول : CACOBATPH : 82

يعتبر CACOBATPH غرداية، من أهم الصناديق الاجتماعية، بما يمثله من أهمية للتغطيات التي يقدمها لفئات مختلفة، وعليه سنقف في هذا المبحث على التعريف بهذا الصندوق.

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة

هي الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الاجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء، الاشغال العمومية والري، يرمز لها ب **CACOBATPH** تم انشاء الصندوق بموجب المرسوم رقم 97-45 الصادر في رمضان 1417، الموافق ل 04 فيفري 1997 وهي مؤسسة عمومية ذات التسيير الخاص (EPGS)، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي.

أنشئ صندوق كاكوبات، ليستجيب لضرورة تنظيم تسيير خاص للعطل مدفوعة الاجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والاشغال العمومية والري.

ويخضع الصندوق لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ويقوم بتسييره مجلس ويديره مدير عام وتطبق الانظمة الخاصة عطل مدفوعة الاجر " و" البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية"، على نشاطات قطاع البناء والاشغال العمومية والري والمشمولة ب المرسومين التنفيذيين 48/97 الصادر في 04/02/1997 و 212/98 الصادر في 20 جوان 1998.

أما العطلة المدفوعة الاجر فيستفيد من حقها كل عامل أكمل 15 يوما على الأقل من العمل لدى مستخدم أو عدة مستخدمين المنتسبين للصندوق الوطني للعطل مدفوعة الاجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والاشغال العمومية والري.

أما البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية ونقصد بسوء الأحوال الجوية (أمطار ، ثلوج، رياح قوية ، رياح الرملية حرارية قصوى جليد تجعل العمل خطيرا على صحة وسلامة العامل ومستحيلا بسبب طبيعة العمل وتقنياته و يستفيدون من تعويض عن البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية مجموع العمال

⁸² [CACOBATPH, Accueil | La Caisse Nationale des Congés Payés.](#)

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

الحاضرين في الورشة العاملين على الهواء الطلق أو تحت سماء مفتوح أو بدون مخابأ والذين أتموا 200 ساعة عمل على أقل خلال الشهرين الأخيرين السابقين لتوقف العمل في مؤسسة خاضعة للالتزامات المتعلقة بالبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية تتيح ميزة اعانة البطالة في حالة الطقس السيء لصاحب العمل الحفاظ على عماله وتجنب حالة البطالة لعماله.

المطلب الثاني : مهامها والهيكل التنظيمي

من بين الخدمات الرئيسة للصندوق كما هي محددة في المرسوم رقم 45-97 الصادر في 04 فيفري 1997 ما يلي يتولى تسير العطل مدفوعة الاجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لصالح عمال قطاعات البناء والاشغال العمومية والري.

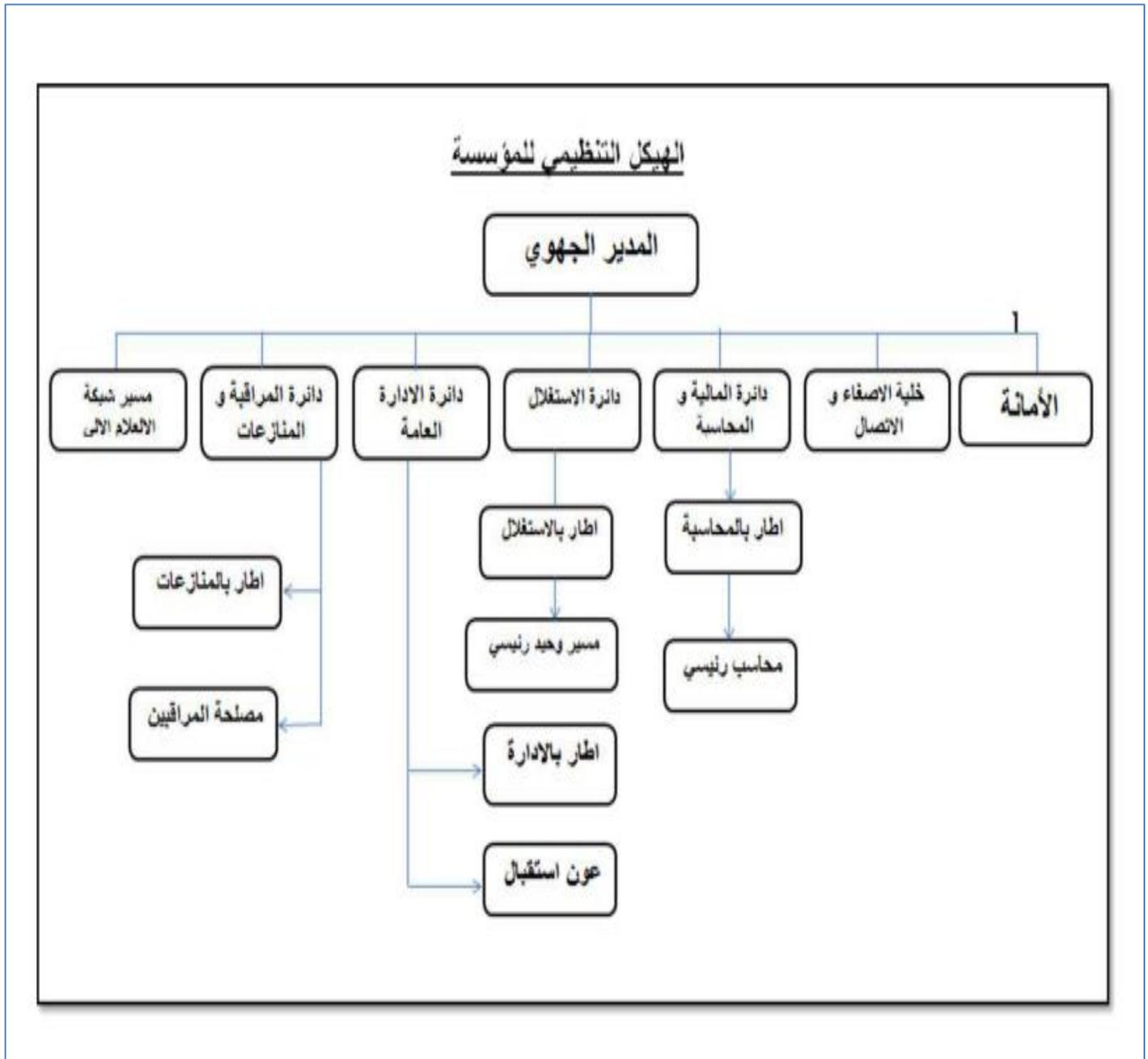
- يقوم بتسجيل المستفيدين ومستخدميهم بالاتصال مع الهيئات المعنية.
- يتولى اعلام المستفيدين ومستخدميهم.
- يتولى تحصيل الاشتراكات المقررة في التشريع والتنظيم المعمول بها.

CACOBATPH غرداية تم افتتاح وكالة ورقلة في أكتوبر 1998 وكائن مقرها في حي مخادمة من نفس الولاية وتعتبر وكالة غرداية من اول وكالات الجنوب.

يلاحظ تقرير محافظ الحاسبات في الملحق رقم

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

الشكل 2: الهيكل التنظيمي لمؤسسة كاكوبات غرداية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معلومات من CACOBATPH لولاية غرداية

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة وتحليل البيانات

من أجل الوصول إلى إجابات على الأسئلة المطروحة في الدراسة واستكمالاً لإجراءات الدراسة الميدانية، اعتمدت الطالبتين على جملة من الإجراءات من أجل جمع وتحليل البيانات، وهو الأمر الذي سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أدوات الدراسة

الفرع الأول : المقابلة

تُعد المقابلة في البحث العلمي وسيلة أو طريقة لجمع المعلومات أو البيانات، كونها علاقة فنية بين الباحث وعينة البحث يسودها الارتياح والثقة المتبادلة بهدف جمع المعلومات التي تساعد على تفسير وحل المشكلات، هذا وتعتبر المقابلة في البحث أداة هامة لجمع المعلومات في الدراسات الاستطلاعية، كما تستخدم في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والتربوية والرياضية والنفسية والسياسية وغيرها، وذلك من أجل الاستفادة بها في عمليات الاستطلاع والتوجيه والتشخيص والعلاج.

أولاً: المقابلة وإجراءاتها

1: تعريف المقابلة

يمكن تعريف المقابلة في البحث العلمي على أنها: محادثة بين القائم بالمقابلة والمستجوب، وذلك بغرض الحصول على معلومات من المستجوب، بهدف الوصول إلى معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة يحتاج الباحث الوصول إليها.

من خلال إجراء بحث عن المقابلة يمكن تعريفها على أنها: الإدراك وفهم المستجيب لما هو مطلوب منه فالقيام بمقابلة معينة يتطلب تبني المستجيب دورًا محددًا لا بد معه أن يعرف ما هو متوقع منه في ذلك الدور.

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

من خلال التعريفات السابقة للمقابلة يتضح لنا أن المقابلة في البحث بمفهومها عبارة عن عملية تفاعل لفظي بين القائم بالمقابلة والمبحوث، من أجل استثارة دوافعه للحصول على بعض المعلومات والتعبيرات التي تتعلق بأرائه واتجاهاته ومعتقداته، ويمكن أن إجراء بحث حول المقابلة يساعد في التقويم الناقد للبيانات والمعلومات التي يحصل عليها الباحث بأساليب أخرى.

ثانيا: المقابلة في الدراسة

تم إجراء المقابلات في دراستنا هذه مع ثلاثة موظفين من مؤسسة CACOBATPH غرداية

ثالثا: توقيت المقابلة

أجريت المقابلة مع المستجوبين في يوم 2024/05/25 الساعة العشرة صباحا بمقر مؤسسة CACOBATPH.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة والعينة

أولا: تعريف مجتمع الدراسة في البحث العلمي

يعرف مجتمع الدراسة في البحث العلمي على انه مجموعة كبيرة ومحددة من الافراد او العناصر التي تمتلك صفة مشتركة واحدة او اكثر، تحدد هذه الصفة بواسطة معايير أخذ العينة التي وضعها الباحث، ويمثل مجتمع الدراسة التركيز الرئيسي للبحث العلمي، بحيث يسعى الباحث للحصول على المعرفة او المعلومات عنه، وبناءا على ذلك يجب على الباحث تحديد مجتمع الدراسة في بداية البحث.

ومن الجدير بالذكر بان مجتمع الدراسة لا ينحصر على الافراد فحسب، على سبيل المثال قد يتكون من افراد، او حيوانات، او اعمال تجارية، او مباني، او سيارات، او اشياء، او حتى احداث، كما ان الباحث يحتاج الى الحصول على معلومات دقيقة حول مثل هذه الامور لاستخلاص الاستنتاجات الصحيحة، ونظرا الى الحجم الكبير لمجتمع الدراسة، فقد لا يتمكن الباحث في العديد من الاحيان من اختبار او جمع المعلومات اللازمة من كل فرد، وذلك بسبب التكلفة العالية والوقت الطويل المستغرق في تنفيذ ذلك، لذا يتم اخذ مجموعة فرعية من المجتمع و تسمى عينة الدراسة، بحيث يقوم الباحث بأخذ الملاحظات وتعميم النتائج

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

على المجتمع الذي اخذت منه هذه العينة.

ثانيا: مجتمع دراستنا

يتمثل مجتمع دراستنا هذه في موظفي مؤسسة CACOBATPH غرداية، وعددهم 21 فردا.

ثالثا: عينة الدراسة

تعد عينة الدراسة جزءاً من أهم أجزاء البحث العلمي التي يقوم بها الباحث، ولقد تم تعريف عينة الدراسة بأنها مجموعة الأشخاص التي يقوم الباحث باختيارها من المجتمع الذي يقوم بدراسته، شرط أن تتمتع بخواص المجتمع الأصلي، وذلك لكي يكون قادرا على تعميم النتائج التي يتوصل إليها.

ففي حال لم تقدم عينة الدراسة معلومات صحيحة فإن نتائج الدراسة ستكون مخالفة لأرضع الواقع، وبالتالي لن تقدم الدراسة أي فائدة منها.

ولا يخضع اختيار عينة الدراسة لشروط إجبارية، حيث يمكن للباحث أن يختار عينة الدراسة بما يتلاءم مع بحثه العلمي، ومع الميزانية المادية المقدمة لهذا البحث.

في دراستنا هذه تتمثل عينة الدراسة في 3 أفراد من أصل 21 يشكلون مجتمع الدراسة أي بنسبة تقدر ب 14.28% .

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

جدول رقم 2: يوضح تصنيف عينة الدراسة حسب الجنس

أنثى	ذكر
1	2
% 33.33	% 66.66

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معلومات من CACOBATPH لولاية غرداية

جدول رقم 3: يوضح تصنيف عينة الدراسة حسب العمر

أكثر من 40	من 31 إلى 40 سنة	من 20 إلى 30 سنة
2	0	1
% 66.66	% 0	% 33.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معلومات من CACOBATPH لولاية غرداية

جدول رقم 4: يوضح تصنيف عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

شهادة عليا	جامعي	ثانوي
0	2	1
% 0	% 66.66	% 33.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معلومات من CACOBATPH لولاية غرداية

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

جدول رقم 5: يوضح تصنيف عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي

موظف	رئيس مصلحة	محاسب
1	1	1
% 33.33	% 33.33	% 33.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معلومات من CACOBATPH لولاية غرداية

جدول رقم 6: تصنيف عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
1	0	2
% 33.33	% 60	% 66.66

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معلومات من CACOBATPH لولاية غرداية

الفرع الثالث: أسئلة المقابلة

تضمنت أسئلة المقابلة 8 أسئلة أربع منها تتعلق بالمتغير المستقل دور محافظ الحسابات، وأربع منها تتعلق بالمتغير التابع تدقيق صناديق الضمان الاجتماعي كما هو مبين في الجدول:

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

الجدول رقم 7: يوضح توزيع أسئلة المقابلة حسب المتغيرات

أسئلة المتغير التابع (تدقيق صناديق الضمان الاجتماعي)	أسئلة المتغير المستقل (دور محافظ الحسابات)
س1: هل تخضع عملية التدقيق على الصندوق للمعايير الدولية؟	س1: هل يساهم محافظ الحسابات في تعزيز نظام التدقيق الداخلي؟
س2: هل يمتلك محافظ الحسابات دراية كافية بقوانين الضمان الاجتماعي؟	س2: هل يلتزم محافظ الحسابات بالقواعد والأسس لتفعيل آليات الرقابة على الصندوق؟
س3: هل لدى محافظ الحسابات اطلاع كاف على سياسة المؤسسة وتنظيمها الإداري؟	س3: هل يدرك محافظ الحسابات مدى المسؤولية على عاتقه في إطار المهام المنوطة به؟
س4: هل يقوم مراقب الحسابات بتقييم التدقيق الداخلي؟	س4: هل يعتمد محافظ الحسابات عند إعداد التقارير على منهجية على منهجية دقيقة؟

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على أسئلة المقابلة

أولاً : أسئلة المقابلة

س1_ : هل يساهم محافظ الحسابات في تعزيز نظام التدقيق؟

التعليق: كانت كل الإجابات ب نعم لمحافظ الحسابات دور مهم يساهم في تعزيز نظام التدقيق.

س2_ هل يلتزم محافظ الحسابات بالقواعد والأسس لتفعيل آليات الرقابة على الصندوق؟

التعليق: جاءت إجابتين اثنتين بنعم يلتزم محافظ الحسابات بالقواعد والأسس لتفعيل آليات الرقابة على الصندوق، بينما كانت إجابة واحدة بالنفي.

س3_ هل يدرك محافظ الحسابات مدى المسؤولية على عاتقه في إطار المهام المنوطة به؟

التعليق: كانت الإجابات كلها بنعم يدرك محافظ الحسابات مدى المسؤولية على عاتقه في إطار المهام المنوطة به.

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

س4_ هل يعتمد محافظ الحسابات عند إعداد التقارير على منهجية على منهجية دقيقة ؟

التعليق: جاءت كل الإجابات بنعم يعتمد محافظ الحسابات عند إعداد التقارير على منهجية على منهجية دقيقة.

س5_ هل تخضع عملية التدقيق على الصندوق للمعايير الدولية ؟

التعليق: جاءت إجابتان بنعم تخضع عملية التدقيق على الصندوق للمعايير الدولية، بينما كانت إجابة واحدة بالنفي.

س6_ هل يمتلك محافظ الحسابات دراية كافية بقوانين الضمان الاجتماعي ؟

التعليق: جاءت إجابتان بنعم يمتلك محافظ الحسابات دراية كافية بقوانين الضمان الاجتماعي، بينما ذهبت إجابة واحدة إلى النفي.

س7_ هل لدى محافظ الحسابات اطلاع كاف على سياسة المؤسسة وتنظيمها الإداري؟

التعليق: جاءت كل الإجابات ب نعم لدى محافظ الحسابات اطلاع كاف على سياسة المؤسسة وتنظيمها الإداري.

س8_ هل يقوم مراقب الحسابات بتقييم التدقيق الداخلي؟

التعليق: جاءت الإجابات 2 بنعم يقوم مراقب الحسابات بتقييم التدقيق الداخلي و إجابة واحدة ب لا.

التعليق: جاءت كل الإجابات بنعم تشارك الشركة الجزائرية للتأمين في مختلف المعارض والفعاليات وتقدم لمختلف خدماتها التأمينية.

المطلب الثاني تحليل نتائج المقابلة واختبار صحة الفرضيات

الفرع الأول: تحليل نتائج المقابلة

أولاً: تحليل المقابلة

تبين من خلال المقابلة أن إجابات المستجيبين جاءت في معظم الأسئلة متوافقة، باستثناء السؤال الثاني المتعلق بمدى التزام محافظ الحسابات بالقواعد والأسس لتفعيل آليات الرقابة على الصندوق، أجاب اثنان بنعم، وجاءت إجابة واحدة بالنفي، إجابة النفي هذه كانت من موظف واحد وهو الذي جاءت بياناته على النحو الآتي: النوع الاجتماعي (ذكر)، العمر (27)، الخبرة المهنية (4 سنوات)، المستوى الدراسي (ثانوي)، وكذلك تكرر نفي ذات الفرد من العينة بالنسبة للسؤال الخامس المتعلق ب هل تخضع عملية التدقيق على الصندوق للمعايير الدولية؟، كما تكرر نفيه للسؤال السادس المتعلق ب هل يمتلك محافظ الحسابات دراية كافية بقوانين الضمان الاجتماعي؟ وكذلك السؤال الثامن المتعلق ب هل يقوم مراقب الحسابات بتقييم التدقيق الداخلي؟.

لاحظت الطالبتان من خلال الإجابات أعلاه أن النفي الذي تكرر في ثلاثة محاور لذات الموظف جاء متناقضا مع إجابته على أسئلة أخرى ترتبط بذات المحاور على غرار إجابته بنعم على السؤال الأول المتعلق ب: هل يدرك محافظ الحسابات مدى المسؤولية على عاتقه في إطار المهام المنوطة به؟، وكذا إجابته بنعم على السؤال السابع المتعلق ب: هل لدى محافظ الحسابات اطلاع كاف على سياسة المؤسسة وتنظيمها الإداري؟.

ثانياً: نتائج المقابلة

من خلال المقابلة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يساهم محافظ الحسابات إلى حد بعيد ويلعب دورا مهما في تعزيز نظام التدقيق.
- يلتزم محافظ الحسابات بالقواعد والأسس لتفعيل آليات الرقابة على الصندوق .

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

- يدرك محافظ الحسابات مدى المسؤولية على عاتقه في إطار المهام المنوطة به.
- يعتمد محافظ الحسابات عند إعداد التقارير على منهجية على منهجية دقيقة
- تخضع عملية التدقيق الداخلي والخارجي على الصندوق للمعايير الدولية.
- لدى محافظ الحسابات اطلاع كاف على سياسة المؤسسة وتنظيمها الإداري.
- يقوم مراقب الحسابات بتقييم التدقيق الداخلي.

خاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه وعرضه في الدراسة بشقيها النظري والميداني على دراسة دور محافظ الحسابات في التدقيق على صندوق CACOBATPH لولاية غرداية ابرزت أهمية دور محافظ الحسابات من خلال ممارسات المحاسبة والتدقيق على الصندوق، كما برزت أهمية الأساليب التي يستخدمها في تدقيق قائمة المركز المالي للحد من الممارسات غير القانونية، حيث أن خبرة ومهارة محافظ الحسابات تحد من ممارسات بعض الموظفين الذين يقومون باستغلال معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية بهدف التلاعب بالأرقام المسجلة في قائمة الصندوق، بالتالي فإن التزام محافظ الحسابات بتلك الأساليب يحقق العدالة والشفافية والمصادقية.

نتائج اختبار الفرضيات

من خلال نتائج المقابلة حول دور محافظ الحسابات في تدقيق صناديق الضمان الاجتماعي وما تم التوصل إليه من خلال تحليل بيانات المقابلة تتضح نتائج فرضيات الدراسة كالاتي:

1_ الفرضية الرئيسية

تثبتت صحة الفرضية: يساهم محافظ الحسابات في تعزيز نظام التدقيق الداخلي للصندوق

2_ الفرضيات الفرعية

- ثبتت صحة الفرضية الفرعية: يساهم محافظ الحسابات في تعزيز نظام التدقيق الداخلي للصندوق.
- ثبتت صحة الفرضية الفرعية: المراجعة الخارجية للحسابات ضرورية لإثبات مصداقية وموثوقية المعلومات الصادرة من الصندوق.
- ثبتت صحة الفرضية الفرعية: تقع على عاتق محافظ الحسابات مسؤوليات السلامة من الأخطاء والتناقضات الواردة في التسجيلات المحاسبية.
- ثبتت صحة الفرضية الفرعية : توجد علاقة بين محافظ الحسابات والتدقيق الاجتماعي.

التوصيات

بناء على ما سبق ومن خلال نتائج دراستنا يمكن طرح مجموعة من التوصيات تتمثل في:

إن إحدى العناصر التي تضمن الكفاءة في تحقيق مهام المراجعة، هي وجود تنسيق بين المراجعين ضمن مجموعة أو شركة خاصة بمحافظي الحسابات، حيث تتعدد و تتنوع الكفاءات حسب الاختصاصات مما يسمح بالسيطرة و التحكم أكثر في عمليات التدقيق والفحص، شرط أن يعاد النظر باستمرار في طريقة العمل و التنظيم المعمول به.

إعداد دورات تكوينية لمحافظي الحسابات وإشراكهم في الندوات والمؤتمرات العلمية، بهدف مواكبتهم لأحدث التطورات في معايير التدقيق الدولية.

التوجه نحو تخصص محافظي حسابات في مجال الضمان الاجتماعي بحيث يختص ببيئة عمله، مما يؤدي إلى إدراك كامل بالبيئة التي سيؤدي خدماته فيها.

التزام إدارات صناديق الضمان الاجتماعي بشكل مستمر بتطبيق سياسات محاسبية تتفق مع أحدث إصدارات معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال تدريب الموظفين لديهم على كيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل سليم.

إعداد المزيد من الدراسات والأبحاث على قطاع التأمين نظرا لأهمية هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري.

أفاق الدراسة

تتطلع هذه الدراسة من خلال ما سبق إلى التناول مستقبلا:

- دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء الصناديق الاجتماعية.
- دور المدقق الداخلي في تقييم أداء الصناديق الاجتماعية.
- دور محافظ الحسابات في التدقيق الداخلي.
- استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الصناديق الاجتماعية.
- أثر استثمار أموال الضمان على الصناديق الاجتماعية.

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

➤ دور محافظ الحسابات في جودة المعلومات المحاسبية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- 1_ إبراهيم علي عشاوي، اساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية، طوفي مصر للطباعة، مصر، 1971.
- 2_ أحمد حلمي، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 3_ أحمد علي فقير، محاضرات في المراجعة، جامعة وادي النيل السودان، 2012.
- 4_ أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية ، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1436 هـ، 2015.
- 5_ أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة المختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية للنشر، ط1، 2005.
- 6_ براهيم، زينب، أهمية التدقيق الخارجي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية - المسيلة"، رسالة ماجستير في التدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.
- 7_ جمعة أحمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005.
- 8_ الوقاد، سامي محمد، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، ط1"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
- 9_ زاهدة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار اليازة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 1430 ، 2009.
- 10_ يوسف محمود الجربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الأردن، مؤسسة الوراق، 2020.

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

11_ محمد بوتين، المرجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات، مرجع منشور ، ب ط، 2003.

12_ محمد فضل سعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، جامعة البتراء، قسم المحاسبة ، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009

13_ المطارنة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.

14_ معراج هوارى، قياس ادراك واتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي دراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول "منظمات العمال و المسؤولية الاجتماعية" الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار خلال الفترة 14-15: فيفري، 2012.

15_ عبد الله، خالد أمين، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)، ط4 ، عمان، د س ن.

16_ عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، ط3 ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء، 2011.

17_ علي عبد القادر الذبيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، نظرية وتطبيق، ط5 ، الجامعة الأردنية ، 2015.

18_ صالح محمد يزيد، التدقيق الاجتماعي ودوره في تحسين أداء الموارد البشرية، دار الكنوز للمعرفة العلمية ، ط1، 2016.

19_ الرفاعي خليل، الخطيب خالد، علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

20_ شرقي عمر، مسؤوليات محافظ الحسابات، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، د س ن.

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

- 21_ التميمي هادي، المدخل إلى التدقيق، مركز حلوان للكتب، عمان، 1999.
- 22_ الخطيب خالد، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2010.
- 23_ ذبيح، لياس، محاضرات في مقياس التدقيق المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2020.
- 24_ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

المراجع باللغات الأجنبية

- 1_ Adriana Schiopoiu Burlea et autre, **L'audit social: un defi pour la corruption avec le Fonds Social Europeen**, p5, <http://www.fseromania.ro/index.php/implementeaza/lista-peneficiari/cauta-peneficiari> ,le 13/04/.2024.
- 2_ AGENCE PHARE , **L'expérience de l'évaluation d'impact social pratiques et représentations dans les structures d'utilité sociale**, France, 2017.
- 3_ Aras, F, H , **Creative Accounting and the Role of the Auditor in Verifying their Practices and Results**, Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences, Vol 35.
- 4_ Bertrand Duc, **Le role de l'audit social pour favoriser la transmission d'entreprises**, université Ardenne, institut de Gestion, France, 2013.
- 5_ Catherine Voynnet Fourboul, **Audit des ressources humaine**, France , 2005.
- 6_ Densye, U. **The Impact of External Audit on The Financial Management in Public Organizations: A Case Study of Rwanda Development Board**", A thesis submitted to the Faculty of Economics and Management in partial fulfillment of the requirements for the award of the degree of Master of Science in accounting by the University of Rwanda. 2016.

7_ Jean-Michel PLANE. **Audit social et gestion des ressources humaines dans les organisations: pour une implication raisonnable des hommes au travail**, France, 2006 .

8_ Rachid Zammar et Nouredine Abdelbaki, **L'audit social comme outil d'aide à la gestion des ressources humaines des organisations** (cas d'une organisation publique et une autre privée),p3, URL:<http://dx.doi.org/10.19044/esj.2017.v12n34pl> ,le 13/04/2024

9_ Rodolphe COLLE et Soufyane FRIMOUS, **La diversité international des enjeux de L'audit social**, université Paul Cézanne, institut d'administration des entreprises : Centre D'études et de recherche sur les Organisations et la Gestion, France ,W.P. n° 762 Mai 2006.

القوانين والتشريعات

1_ الجريدة رسمية عدد 20 مؤرخة في 1991/05/01 .

2_ القانون رقم 08-1992 المتمم والمعدل للقانون 233-25 المؤرخ في 20 أوت 1985 المتضمن التنظيم الإداري لهيكل نظام الضمان الاجتماعي الجزائري ..

مقالات علمية

1_ أحمد قايد نور الدين، دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري المنعقد في 06-07 ماي، 2012، جامعة محمد خيضر.

2_ نعيمة عبيد، التدقيق الاجتماعي كآلية لحوكمة مستدامة، دراسة من منظور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06/ العدد : 01 (2022).

3_ علاوي عبد اللطيف، الرقابة الداخلية (الذاتية) على شركات المساهمة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد الرابع. 2018.

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

4_ الذبيات علي، بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها، دليل من الأردن، مجلة الدراسات الجامعية الأردنية، مج 30، ع1، د س ن.

مؤتمرات وندوات

1_ الديات، الفريد، مدقق الحسابات والمسؤولية القانونية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثالث، فندق هوليداي، عمان، 2001.

2_ محمد سكاك، فارس هباش، دور التدقيق الاجتماعي في اطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2009.

3_ ميلاد رجب اشميلة، إدراك و تطبيق المراجع الخارجي في ليبيا أسلوب المراجعة الاجتماعية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، المجلة الجامعة، العدد16 المجلد الثالث- يوليو، 2014.

رسائل ومذكرات

1_ دحموش فايزة، النظام القانوني لمحافظ الحسابات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فر إدارة ومالية، كلية الحقوق بن عنون، جامعة الجزائر، س، ج 2001-2002.

2_ المدهون، رعدة ابراهيم، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الاسلامية غزة، 2019.

3_ محي الدين، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدية، 2007-2008.

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية

4_ محمد بن جميلة، مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة، رسالة ماجستير تخصص قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، 2011/2010.

5_ نور الهدى عليوة، دور مدونة أخلاق المهنة في الارتقاء بالعمل المحاسبي في الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، س د- 2014-2015.

6_ المطيري، عبد الرحمن، "قواعد وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جود عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012.

مواقع إلكترونية

1_ التدقيق الداخلي الحديث والرقابة المالية كلية الإدارة والاقتصاد لجامعة المستنصرية منقول من الموقع: <https://view.officeapps.live.com> تاريخ التصفح: 2024/04/21.

2_ [CACOBATPH, Accueil | La Caisse Nationale des Congés Payés](#)

CONFIDENTIEL

AMNESTY INTERNATIONAL ALGERIE
Rapport de Commissariat Aux Comptes Exercice 2021

ORIGINAL

ASSOCIATION
AMNESTY INTERNATIONAL ALGERIE
70 Rue Didouche Mourad Alger

RAPPORT GENERAL DE
COMMISSARIAT AUX COMPTES
EXERCICE 2021


Ahmed Niboucha
Ahmed Niboucha
Commissaire Aux Comptes
Expert judiciaire
48 Bd Saïd Hamdine Hydra
ALGER

Dossier N° 003/2022

25 FEV. 2022

Ahmed NIBOUCHA Commissaire Aux Comptes

الفصل الثاني: دراسة حالة صندوق CACOBATPH لولاية غرداية